الموسم الثاني
للانصات المركزي

موقف الاتحاد الوطني : تشكيل حكومة خدمية وفق مبدأ الشراكة الحقيقية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/12/14

No. : 8062

العراق استعاد دوره المحوري

- رئيس الجمهورية في قمة عشق اباد -

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الاتحاد الوطني: الشهيد آكام ..تاريخ حافل بالمفاخر

تاكيدات : جريمة لن تمر دون عقاب

جهود متواصلة لاعادة الحياة في جمجمال الى طبيعتها

تشكيل حكومة خدمية في الاقليم وفق مبدأ الشراكة الحقيقية

تأكيدات على ترسيخ التعايش وحل المشكلات وفق الدستور

ضرورة وحدة الصف الكوردي لتقوية الموقف في بغداد

رئيس الجمهورية: العراق أعاد تعزيز دوره المحوري اقليميا ودوليا

لقاءات الفخامة في أعمال منتدى العام الدولي للسلام والثقة

مرحلة جديدة من العمل المشترك بين العراق والأمم المتحدة

غوتيرش يودع يونامي: سنواصل الوقوف إلى جانب شعب العراق

غوتيريش: نعول على الحكومة الجديدة في مواصلة جهودها لبناء الثقة والاستقرار

د. برهم صالح مفوضا ساميا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قضايا كردستانية

آريزعبدالله: القسطنطينية و وزارة الداخلية!

خليل رحيم كريم : هل أنتم حقا على علم بهذا؟

سوران الداوودي: معارضة تعارض نفسها... حتى لو وافقت

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

علي الطالقاني: العراق في سياق الشرق الأوسط والسياسة الأمريكية

نيان خسرو: العراق ومرحلة تشكيل الحكومة الجديدة

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

البيان الختامي للمؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي

حزب المساواة وديمقراطية الشعوب يطرح إطارا شاملا لحل القضية الكردية

كبير مستشاري أردوغان: حل مشكلة الكورد الداخلية "أمر منته"

الحركة القومية يقدم للبرلمان تقريره بشأن مبادرة حل الأزمة الكردية

الحزب الكوردي يتحدث عن اجتماع هام مع حزب بهجلي

إكرم إمام أوغلو: الفصل الثاني من تاريخ تركيا

المرصد السوري و الملف الكردي

مظلوم عبدي: هناك تغيّرات كثيرة، والدمج سيغير الكثير

مسد يحتفي بذكرى تأسيسه ويجدد عهده لسوريا ديمقراطية لا مركزية

عقد على تأسيس قوّات سوريا الديمقراطية

بعد هجوم البادية.. قسد: لن نسمح بعودة "التنظيمات الإرهابية"

أردوغان: اتفاق العاشر من آذار حاسم لمستقبل سوريا والمنطقة

رياض درار: لماذا تتهرب سلطة دمشق من تنفيذ اتفاق 10 آذار؟

"قانون قيصر" الامريكي ازاء سوريا... ما هو؟ ماذا يعني إلغاء عقوباته؟

الاخيرة..

فائق زيدان: السيادة تحمي ثمار النصر

الشهيد آكام ..تاريخ حافل بالمفاخر

الذكرى السنوية للقائد الذي ضحى بنفسه من اجل استقرار كوردستان

اصدر السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني، الجمعة ٢٠٢٥/١٢/١٢ بيانا بالذكرى السنوية لاستشهاد القائد اكام عمر قائد قوات الكوماندو، فيما يأتي نصه:

«نحيي الذكرى الثالثة لاستشهاد القائد آكام عمر، قائد قوات الكوماندو في كوردستان، بمهابة، وستبقى دوما ذكراه حية في وجداننا.

لقد قدم القائد آكام روحه من أجل كرامة شعبنا، وسجل وهو في عمر مبكر تاريخا حافلا بالفخر.

نعاهد بأن نبقى أوفياء لتضحياته، وأن ننجز بأمانة كل ما كان يخطط له.

الرحمة والسلام لروح كاك آكام ورفاقه وجميع شهداء كوردستان».

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

وصادف يوم الجمعة ٢٠٢٥/١٢/١٢ ، الذكرى السنوية لاستشهاد القائد آكام عمر قائد قوات الكوماندو في كوردستان. هذا القائد الفذ لقوات الكوماندو وهب روحه الطاهرة لتراب الوطن، وهو الذي أوفى بعهده واستشهد في سبيل كوردستان. وبهذه الذكرى قالت قيادة قوات الكوماندو في بيان : تمر علينا يوم غد الجمعة، ذكرى استشهاد القائد والاخ والرفيق آكام عمر الذي اصبح رمزا مشرقاً لنضال شعب كوردستان، وستبقى ذكراه خالدة في قلوب جميع ابناء شعب كوردستان.وقال البيان: في هذا اليوم نحيي بكل اجلال ذكرى هذا القائد ونجدد له العهد بالسير على نهجه بحب الارض والوطن،هذا القائد الشجاع والنبيل ترك لاخوته في قوات الكوماندو نهجاً يسيرون عليه وكان يحثهم دائما على خدمة المواطنين ومساعدتهم في كل المجالات.

واضح البيان: نحن في قوات الكوماندو مستمرون بالسير على نهج الشهيد القائد آكام عمر وسنستمر في مساعدة المواطنين واغاثتهم اثناء حدوث الكوارث والحوادث وهذه اقل خدمة نقدمها للمواطنين وجماهير شعب كوردستان.

السيرة الذاتية

* ولد في العام ١٩٨٦ في مدينة اربيل من عائلة وطنية وهو نجل البيشمركة العتيد عمر عثمان.
* انهى مرحلتي دراسته الابتدائية والاعدادية في اربيل.
* وبفضل اتقانه للغة الانكليزية عمل في العام ٢٠٠٦ لغاية العام ٢٠١٠ كمترجم وجندي مع القوات الامريكية.
* وبفضل كفائته وشجاعته وبمساعدة الامريكيين توجه في العام ٢٠١١ للدراسة في الكلية العسكرية في الولايات المتحدة.
* في العام ٢٠١٤ عاد الى اقليم كوردستان واتصل بالشيخ جعفر شيخ مصطفى قائد القوات ٧٠ في ذلك الحين وعن طريقه دخل صفوف قوات البيشمركة.
* اصبح جسراً قوياً من العلاقات بين قوات البيشمركة والقوة الجوية التابعة لقوات التحالف الدولي، وبفضل جهوده قامت قوات التحالف عدة مرات بقصف اوكار تنظيم داعش الارهابي في حدود ناحية جلولاء.
* في العام ٢٠١٥ تم نقل مهامه الى محور كركوك وبقرار من الشيخ جعفر شيخ مصطفى تم تشكيل قوة تحت امرته باسم الكوماندو وتألفت القوة من ٣٨ بيشمركة.

* بعد العام ٢٠١٥ اصبحت تلك القوة داعمة لقوات البيشمركة في حربها ضد تنظيم داعش الارهابي وبفضل شجاعة افراد تلك القوة كانت تقدم الدعم الكبير لقوات البيشمركة.

* قوات الكوماندو بقيادة الشهيد آكام عمر وبفضل استمرارها في التدريب تحت اشراف القوات الامريكية والالمانية والفرنسية وبفضل شجاعة وفاعلية منتسبيها في الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي وبعد ٦ سنوات ازداد عددهم من ٣٨ بيشمركة الى ٣ آلاف مقاتل وتغير اسم القوات الى قيادة قوات الكوماندو في كوردستان.

* القائد آكام عمر اصيب بجروح مرتين في حرب تحرير مدينة الموصل من تنظيم داعش الارهابي في العام ٢٠١٦، ومن بطولاته انه تمكن من قتل ارهابي انتحاري كان متوجهاً بكل سرعة نحو قوات البيشمركة واطلق النار عليه وتمكن من تفجير الحزام الناسف الذي كان الارهابي الانتحاري يرتديه مما ادى الى اصابة القائد آكام عمر بجروح خطيرة، وخلال الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي تمكن من قتل ٩ ارهابيين انتحاريين بنفس الطريقة.

* في العام ٢٠١٧، قام تنظيم داعش الارهابي بالهجوم على نقطة لتمركز القوات الامريكية في معسكر كيوان في كركوك، وبناء على طلب من الامريكيين قامت قوات من الكوماندو بقيادة القائد آكام عمر بالتوجه لمساعدة القوات الامريكية، وبعد ذلك قام ارهابي انتحاري بتفجير نفسه بقوات الكوماندو مما ادى الى استشهاد احد افراد البيشمركة واصابة القائد آكام عمر بجروح مع ٥ من افراد قوته، وفي ذلك الحين نقله الامريكيين الى الولايات المتحدث لتلقي العلاج بسبب خطورة اصابته.

* اثناء الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي تمت محاصرة عدد من أفراد قوات البيشمركة من قبل تنظيم داعش الارهابي في المحور الخامس، وبناء على اوامر من شيخ جعفر شيخ مصطفى، قام القائد آكام عمر وعدد من افراد قوات الكوماندو باقتحام المكان وكسر الحصار واعادة جثامين ٢ من افراد قوات البيشمركة و٤ آخرين اصيبوا بجروح وتمكن من انقاذهم جميعاً.

* الشهيد آكام عمر هو أول قائد وبيشمركة تصل رتبته رغم صغر سنه الى رتبة عميد بفضل شجاعته وتفانيه واخلاصه.

* في المجال الانساني ايضاً كان شخصاً متسامحاً يساعد الفقراء والمتعففين وعن طريق حملات التبرع بالدم والمساعدات المادية كان داعماً ومسانداً كبيراً لمرضى السالاسيميا ومستشفى هيوا لمعالجة امراض السرطان.

جريمة لن تمر دون عقاب

بعث بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٥/١٢/١٣ ببرقية تعزية باستشهاد آكو صابر، من منتسبي الآسايش، أثناء تأدية واجبه في قضاء جمجمال، مؤكدا أنه سيكون مدافعا عن حقوق أسرة الشهيد ولن يدع أن يذهب دمه سدى.وفيما يأتي نص تعزية الرئيس بافل جلال طالباني:

نعرب عن بالغ الحزن والأسى ، باستشهاد الأخ آكو صابر حمه رضا، أحد عناصر مديرية آسايش غربي السليمانية، الذي استشهد غدرا أثناء تأدية واجبه في خدمة مواطني جمجمال الأباة.

وبهذه الفاجعة الأليمة، أتقدم بالتعازي والمواساة القلبية الى أسرته المناضلة ورفاقه، وأشاطرهم الأحزان، كما أبتهل الى الباري عز وجل أن يسكن الفقيد فسيح جناته، ويلهم الجميع الصبر والسلوان.

أطمئن ذوي الشهيد آكو الأماجد، أنني سأكون مدافعا عن حقوقهم، ولن أدع أن يذهب دم إبنهم سدى.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

وأصدر قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان السبت ٢٠٢٥/١٢/١٣ بيانا باستشهاد آكو صابر، أحد عناصر جهاز الآسايش في جمجمال، هذا نصه:

«ببالغ الاسف، استشهد اليوم آكو صابر، العنصر المخلص في قوات الآسايش، متأثرا بجراحه الخطيرة في المستشفى، بعد أن تعرض يوم أمس، مع اثنين من رفاقه، لإطلاق نار من قبل عدد من المسلحين أثناء تأديتهم واجب مساعدة المتضررين من سيول جمجمال، ليلتحق بقافلة الشهداء.

أتقدم بخالص التعازي والمواساة القلبية إلى عائلة وذوي الشهيد آكو، وإلى جميع رفاقه في قوات الآسايش، وإلى أهالي جمجمال وكوردستان كافة، ونؤكد للجميع أن هذه الجريمة الدنيئة لن تمر دون عقاب قانوني، وأن الجناة الذين تم اعتقالهم سينالون جزاءهم وفق القانون».

قوباد طالباني

نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان

جهود متواصلة لاعادة الحياة في جمجمال الى طبيعتها

تشكيل لجنتين لمساعدة المتضررين وتحديد المقصرين

قرر قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، عن تشكيل لجنتين وتفعيل ستة قطاعات لمساعدة المتضررين وتنظيف قضاء جمجمال وبقية المناطق المتضررة من الفيضانات التي حدثت خلال الأيام الماضية.وقال عطا محمد، مسؤول مكتب نائب رئيس الوزراء، خلال مؤتمر صحفي في جمجمال الخميس ٢٠٢٥/١٢/١١: «بعد زيارة السيد قوباد طالباني الى جمجمال وتفقده للمتضررين، أمر بتشكيل لجنتين تعملان على جوانب مختلفة، وتتمثل مهمة الأولى في مساعدة ضحايا الفيضانات».

وأضاف عطا محمد، أن «اللجنة الأخرى، التي يشرف عليها شاهو عثمان نائب محافظ السليمانية، تتولى تحديد المسؤولية عن الحادث، وقد بدأ عملها اليوم».

تشكيل ستة قطاعات

وأوضح أنه، «بهدف مساعدة المتضررين وتنظيف جمجمال، تم تشكيل ستة قطاعات، أولها تنظيف مخلفات الفيضانات، وقد باشرت اليوم لجنة تضم ٢٥٠ عاملاً، عملها في جمجمال، وشورش، وآغجلر، وكوبتبه، على تنظيف المنطقة»، مؤكدا أن «قوات الأمن والشرطة ومختاري الأحياء قد قسموا جمجمال إلى عدة مناطق، وسيتم تقسيم كل منطقة إلى ثلاث منظمات لتوزيع المساعدات على الأحياء، وستتلقى كل أسرة كامل المساعدات الطارئة».

حسابين في بنك جرمو

وفيما يتعلق بالمساعدات المالية، قال عطا محمد: «لقد فتحنا حسابين في بنك جرمو في جمجمال، بالرقم ٣٠١٨ للدينار والرقم ١ للدولار».

وأضاف: «هناك لجنة أخرى، هي لجنة البيانات، تعمل على جمع وتسجيل الصور والمعلومات التفصيلية والعلمية عن جميع المنازل والمتاجر والشركات وأماكن العمل والدوائر الحكومية المتضررة، ليتم تعويضها بناءً على ذلك».

وقال: «التقينا رجال الدين وطلبنا منهم طمأنة أهالي جمجمال، نظرًا للوضع الاستثنائي الذي تشهده المنطقة، ونطلب من وسائل الإعلام التوقف عن بث أجندتها السياسية، والتركيز بدلاً من ذلك على إظهار الجهود المبذولة لتطبيع الأوضاع».

واستدرك عطا محمد: ستصل المياه إلى جمجمال عبر خط الأنابيب ابتداءً من الغد، وقد وفرنا عشرة ملايين لتر من المياه بواسطة صهاريج لتوزيعها على المنازل، ولم يقطع التيار الكهربائي منذ يوم الحادث».

حل مشكلات قضاء جمجمال

وقال عطا محمد،: «نواصل جهودنا لإعادة الحياة إلى طبيعتها في قضاء جمجمال، وأن فرق التنظيف وتوزيع الاحتياجات تواصل عملها بشكل مستمر، ومع كل مرحلة تعود الحياة في القضاء إلى وضعها الطبيعي.»

وأشار إلى أنه «في الوقت الحالي عاد تجهيز المياه والكهرباء في جمجمال إلى وضعه الطبيعي، وفي الوقت نفسه بدأت المنظمات، عبر فرقنا، بإيصال المساعدات إلى المتضررين تدريجيا، كما تم تشكيل لجنة لإصلاح الطرق المؤدية الى القرى، والعمل جار على إعادة فتح الطرق التي أُغلقت بسبب السيول.»

الوضع الأمني في القضاء

وفيما يتعلق بالوضع الأمني في القضاء، اوضح مسؤول مكتب قوباد طالباني إنه «رغم قيام عدد من المسلحين بالهجوم على القوات الأمنية، ما أدى للأسف إلى إصابة ثلاثة من منتسبيها، أحدهم حالته الصحية غير مستقرة، إلا أن المهاجمين تم اعتقالهم وتقديمهم إلى العدالة»، مؤكدا أن «الوضع الأمني في

القضاء حاليا جيد جدا، وأنهم سيبقون مع فرقهم بشكل مستمر إلى جانب أهالي جمجمال إلى أن تعود الأوضاع إلى طبيعتها بالكامل».

زيارة طقطق لتقييم الاضرار

الى ذلك وبناء على قرار من قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، زار وفد خاص قضاء طقطق بمحافظة اربيل للاطلاع على حجم الاضرار التي خلفتها الامطار والسيول الاخيرة.

وخلال الزيارة اطلع الوفد ممثلاث عن نائب رئيس مجلس الوزراء بالتنسيق مع قائممقامية القضاء على الاضرار التي الحقتها الامطار والسيول الاخيرة وخاصة الاراضي الزراعية واحواض تربية الاسماك والاماكن السياحية.واكد الوفد دعم نائب رئيس مجلس الوزراء للمتضررين من الامطار والسيول،كما قام الوفد بتقييم الاضرار التي لحقت بالمنطقة.

حملة واسعة لاغاثة المتضررين

الى ذلك نظم مكتب الادارة والمالية في الاتحاد الوطني الكوردستاني وشركة آنزو حملة واسعة لاغاثة المتضررين في قضاء جمجمال بعد الفيضانات التي اجتاحت بعض المناطق.

بناء على قرار من السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بدأ مكتب الادارة والمالية في الاتحاد الوطني وشركة آنزو حملة موسعة لاغاثة المتضررين وتنظيف الشوارع والازقة في قضاء جمجمال بمساعدة الفرق الخدمية.

من جانبه، قام مكتب الاعلام والتوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني بمنح مكتبة قضاء جمجمال المتضررة من الفيضانات مجموعة كبيرة من الكتب.

والكتب المقدمة الى مكتبة جمجمال هي منشورات مختلفة باللغتين العربية والكوردية ستقدم الى مكتبة جمجمال بعد تضرر اكثر من ٢٥٠٠ كتابا جراء الفيضانات.

واختتمت السبت ٢٠٢٥/١٢/١٣ حملة جمع التبرعات المالية والمستلزمات، بعد يومين من انطلاقها في السليمانية، لدعم المتضررين في حدود قضاء جمجمال. وبحسب معلومات PUKMEDIA، فقد جُمِع خلال الحملة أكثر من ١٠ آلاف دولار، وأكثر من ٦٠ مليون دينار عراقي، إضافة إلى ١٥ شاحنة كبيرة محملة بالمستلزمات، وسيتم تسليمها اليوم إلى المتضررين في جمجمال.

هذا وخصص المستثمر فاخر شيخ طيب مليار دينار لدعم المتضررين واصلاح ماتضرر من الفيضانات وكذلك شركة كردون اعلنت عن التبرع بـ ٣٥٠ مليون دينار وشركة بروسك ١٠٠ مليون دينار والمستثمر سعدي كولك ١٠٠ مليون دينار وشركة بيشكان ١٠٠ مليون دينار فيما اعلنت شركة دانة غاز عزمها تقديم مساعدات للضحايا واعمار جمجمال .

تشكيل حكومة خدمية في الاقليم وفق مبدأ الشراكة الحقيقية

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٥/١٢/١١، أندرو بيزلي القنصل العام البريطاني في اقليم كوردستان.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان الأضرار الناتجة عن الفيضانات التي اجتاحت قضاء جمجمال وإدارة كرميان، حيث أعرب القنصل العام البريطاني عن حزنه ومواساته لأسر وذوي الضحايا والمتضررين من الفيضان.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لعودة المتضرين الى منازلهم، وستتخذ الخطوات الضرورية لمنع تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل.

وفي محور آخر من اللقاء، تم التطرق الى مسألة تشكيل الحكومة المقبلة في اقليم كوردستان، حيث شدد قوباد طالباني على أن «الاتحاد الوطني مستعد لاستئناف المحادثات بشأن تشكيل حكومة وفق مبدأ الشراكة الحقيقية، وأن تقدم الخدمات لجميع مناطق كوردستان دون تمييز».

وفيما يخص تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، أشار قوباد طالباني الى زيارته الأخيرة للعاصمة بغداد، وقال: «أوضحنا خلال الزيارة رؤية وبرنامج الاتحاد الوطني الكوردستاني للقوى السياسية العراقية، وأكدنا أهمية تشكيل حكومة قوية قادرة على حل المشكلات في العراق ومن بينها المشكلات بين الاقليم وبغداد بالتفاهم ووفق بنود الدستور».

تأكيدات على ترسيخ التعايش وحل المشكلات وفق الدستور

استقبل درباز كوسرت رسول عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٥/١٢/١١ في أربيل، ماكسيم روبين القنصل العام الروسي في اقليم كوردستان.

وجرى التباحث خلال اللقاء حول آخر المستجدات السياسية في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة، حيث تم التأكيد على ترسيخ التعايش المشترك في إطار العراق الاتحادي، وحل المشكلات العالقة بين الاقليم وبغداد وفق الدستور والقوانين النافذة.

وأشار درباز كوسرت رسول الى نتائج اجتماعات الوفد رفيع المستوى للاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد، مع القوى والأحزاب العراقية، موضحا رؤية وبرنامج الاتحاد الوطني بشأن آلية حل المشكلات في العراق واقليم كوردستان.

وفيما يخص الشأن الداخلي باقليم كوردستان، قال مسؤول مكتب العلاقات: «المباحثات ستستمر مع الأطراف السياسية كافة، بهدف خلق توازن حقيقي للقوى والتوصل الى نتائج إيجابية وإيجاد حل جذري للخلافات السياسية».

ضرورة وحدة الصف الكوردي لتقوية الموقف في بغداد

أكّد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، سعدي أحمد بيرا، أن وحدة الصف الكوردي تمثّل شرطًا أساسيًا لتعزيز قوة الإقليم سياسيًا، محذرًا من أن غياب التفاهم الداخلي يضعف موقف الكورد في بغداد ويحدّ من قدرتهم على تحقيق أي إنجازات.

وقال بيرا، في تصريح لقناة كوردستان ٢٤ ردًا على سؤال مراسلها هوشمند صادق، إن «عدم التوحد في كوردستان يعني الضعف في بغداد وعدم القدرة على القيام بأي خطوة مؤثرة».

مشددًا على أن الوحدة في إقليم كوردستان لا يمكن تحقيقها ما لم تشمل كركوك والموصل والمناطق الداخلية الأخرى.

وأضاف أن عقد اجتماعات مشتركة بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني وبقية الأحزاب السياسية، والدخول في حوار صريح، يُعد أمرًا بالغ الأهمية لمستقبل الإقليم.

لافتًا إلى أن الكورد الموحدين قادرون على تحقيق إنجازات كبيرة في بغداد، بخلاف حالة التشتت

التي لا تفضي إلى نتائج.

وفي السياق ذاته، صرّح مجيد محمد أمين، مسؤول الفرع الثالث للاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم السبت ١٣ كانون الأول ٢٠٢٥، خلال مؤتمر صحفي، بوجود رغبة لدى الأطراف السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة.

داعيًا الجميع إلى العمل الجاد لتحقيق هذا الهدف.

وأوضح أمين أن هذه الرغبة «قابلة للتغيير وقد تنهار عند حدوث أي خلل»، مشيرًا إلى أن التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني من شأنه إعادة تفعيل البرلمان، ومن ثم انتخاب رئيس الإقليم وتكليف شخصية بتشكيل الحكومة الجديدة.

وفي ما يتعلق بالخلافات حول منصب وزير الداخلية، أشار محمد أمين إلى وجود «شيء من المرونة» بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني بشأن هذا الملف.

وفد من الاتحاد الوطني يزور قضاء خبات

الى ذلك زار وفد رفيع من المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس قضاء خبات بمحافظة اربيل.

وتالف الوفد من الدكتور مجيد حمه امين وريباز بيركوتي ورابحه حمد ولقمان وردي اعضاء المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني

وخلال اجتماع مع كوادر الاتحاد الوطني الكوردستاني في قضاء خبات، قدم الدكتور مجيد حمه امين شكره لكوادر الاتحاد الوطني في قضاء خبات وخدمتهم المستمرة للمواطنين.

واشار الدكتور مجيد حمه امين الى ان الاتحاد الوطني الكوردستاني مستمر بخدمة المواطنين ولن يدخر اي وسع في تقديم افضل الخدمات لهم ودعمهم في شتى المجالات.

رئيس الجمهورية:
العراق أعاد تعزيز دوره المحوري اقليميا ودوليا

نص كلمته في منتدى العام الدولي للسلام والثقة في عشق اباد

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في أعمال منتدى العام الدولي للسلام والثقة، الذي افتتح يوم الجمعة ١٢ كانون الأول ٢٠٢٥، في العاصمة التركمانستانية عشق اباد.

وأكد فخامته في كلمة ألقاها خلال منتدى العام الدولي للسلام والثقة الذي بدأ أعماله اليوم الجمعة ١٢ كانون الأول ٢٠٢٥، في العاصمة التركمانستانية عشق اباد بمناسبة الذكرى الثلاثين لحياد تركمانستان، ، أن العراق أعاد تعزيز دوره المحوري على المستويين الإقليمي والدولي بعد سنوات من الانكفاء، وأنه يؤدي اليوم أدوارا فاعلة داخل المنظمات الدولية والأممية، في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والتنموية.وفيما يأتي نص الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي

فخامة سردار بردي محمدوف رئيس جمهورية تركمانستان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

بداية أتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى القيادة في تركمانستان على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال وتنظيم هذا المنتدى المهم، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لحياد تركمانستان الدائم، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يكون العام الحالي ٢٠٢٥ عاماً دولياً للسلام والثقة.

نجتمع اليوم في ظرف بالغ الدقة، يمرّ به عالمنا، إذ تشهد مناطق عديدة نزاعات وصراعات وحروباً تلقي بظلالها على العالم أجمع، بصورة مباشرة وغير مباشرة، وتخلّف تداعيات واسعة على مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ان خطورة هذه المرحلة تستدعي منا جميعا اتخاذ خطوات حاسمة وجادة لوقف هذه الصراعات ووضع حد لمعاناة

الشعوب.

لقد عانى العراق على مدى العقود الماضية، من إرث ثقيل من الحروب والنزاعات والاستبداد والإرهاب، خلّف خسائر جسيمة أرهقت الدولة والمجتمع، دفع العراقيون بسببها أثماناً باهظة، وقد عطلت تلك التحديات اقتصاد البلاد، وأوقفت مسيرة بنائها وإعمارها ورفاهية شعبها، غير أن واقع اليوم يبرهن على أن العراق يمضي بثبات نحو مرحلة مختلفة.

اليوم، يواصل العراقيون جهودهم لترسيخ الأمن والاستقرار، وتعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ودعم مسارات البناء والإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وترسيخ علاقات متوازنة وفاعلة مع محيطه الإقليمي والدولي، تستند إلى مبادئ السلام والتعاون ونبذ الحروب والصراعات، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وبعد سنوات طويلة من العزلة، يعود العراق الى ممارسة دوره المحوري على المستويين الإقليمي والدولي، فبلادنا تتولى رئاسة القمة العربية، ورئاسة مجموعة الـ(٧٧ + الصين)، وتؤدي أدوارا فاعلة داخل المنظمات الدولية والأممية، في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والتنموية.

السيدات والسادة

لا يخفى على أحد، حجم الأزمة المستعصية التي يعيشها الشرق الأوسط منذ عقود، والتي تركت آثارها على المنطقة والعالم، وفي مقدمتها استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، الذي يواجه أشكالاً متعددة من العنف والقتل والتجويع والتهجير وتدمير المدن والمنازل، أمام أنظار المجتمع الدولي.

إن أي سلام، أو استقرار حقيقي في المنطقة، لن يتحقق الا بالتوصل الى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، من خلال تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة، وعلى المجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لوقف معاناة هذا الشعب، الذي لا يطالب إلا بحقوقه الأساسية في الأرض والهوية والمستقبل أسوة ببقية شعوب العالم.

كما نحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات جادة لإرساء الأمن والاستقرار في دول المنطقة، ووقف الاعتداءات المستمرة للكيان الصهيوني في سوريا ولبنان، وقبلها في دولة قطر والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومنع انزلاق الشرق الأوسط إلى حرب لا رابح فيها.

ويدعو العراق إلى استئناف الجهود الدبلوماسية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمجتمع الدولي، وصولاً إلى تفاهمات عادلة من أجل حق الشعب الإيراني في العيش الكريم.

ونؤكد دعمنا لكل الجهود الدولية الهادفة إلى إنهاء الحرب الروسية الأوكرانية المستمرة منذ أربعة أعوام، والتي ألقت بظلالها السلبية على العالم بأسره، ونشدد على أهمية تكثيف الحوار بين الجانبين للوصول إلى تسوية تنهي هذا النزاع، كما نؤيد جميع المبادرات السلمية من أجل انهاء الصراعات وتثبيت السلم العالمي.

يؤكد العراق موقفه الثابت في بناء علاقات متوازنة مع الجميع، ويشدد على دعم مسار الحوار والتلاقي، بوصفه السبيل الأمثل لحل النزاعات والخلافات في المنطقة والعالم، فالمصالح المشتركة بين شعوبنا، أكبر وأعمق من كل ما يفرّق، والتحديات الاقتصادية والبيئية التي يواجهها عالمنا اليوم، تتطلب تعاونا صادقا وتنسيقا فعّالا، يقوم على مبدأ التضامن والثقة والمسؤولية المشتركة، فغاية شعوبنا جميعا هي العيش الكريم الذي يصون كرامة الإنسان ويعزز رفاهيته.

ختاما، أجدد الشكر والتقدير للقيادة العليا في تركمانستان والشعب التركمانستاني الصديق على تنظيم هذا المنتدى المهم، مع أطيب التمنيات بنجاح أعماله وتحقيق أهدافه السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

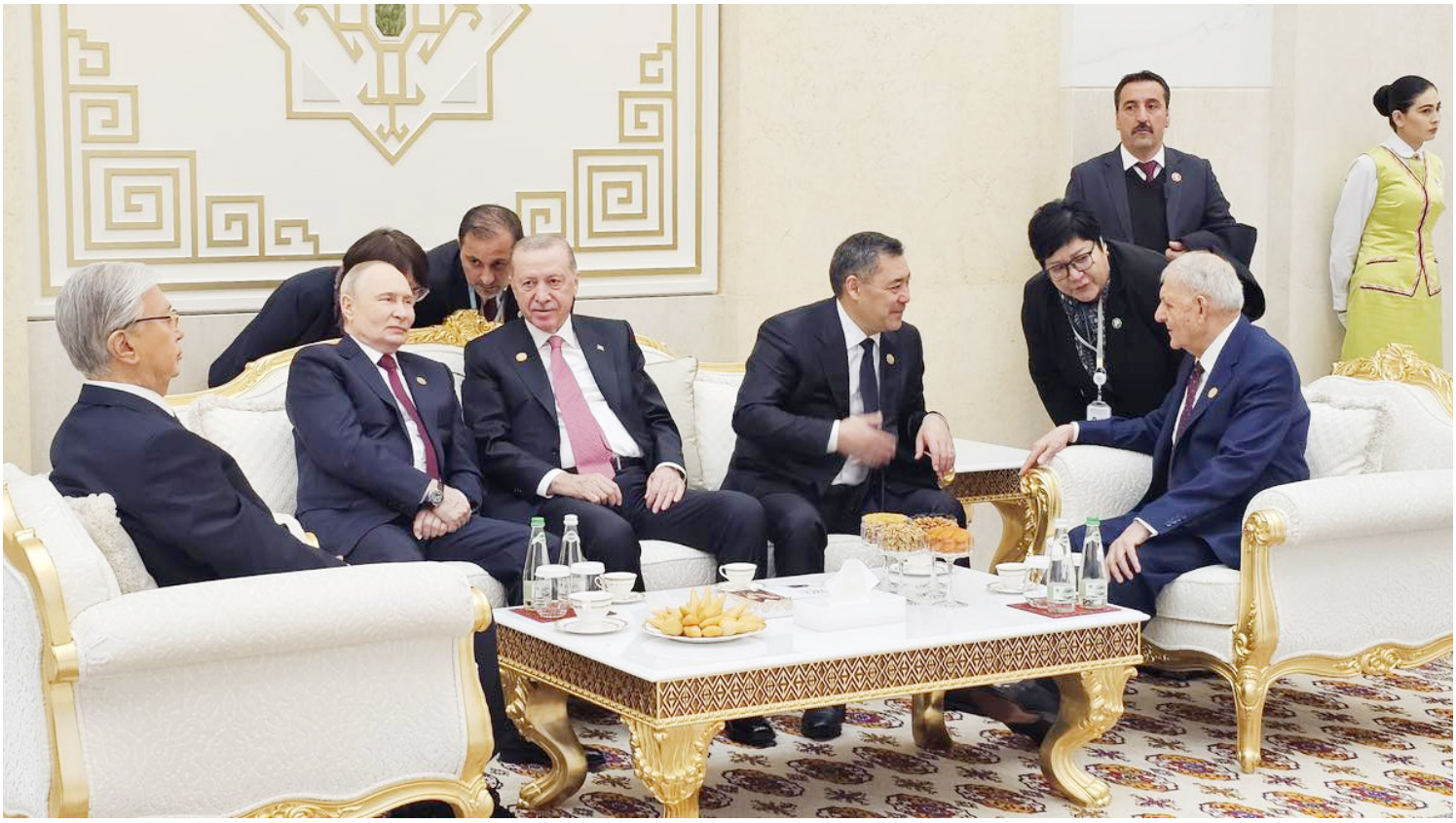

لقاءات الفخامة في أعمال منتدى العام الدولي للسلام والثقة

فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد يلتقي في اطار اعمال منتدى العام الدولي للسلام والثقة، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس التركي رجب طيب اردوغان، والرئيس الكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف، والرئيس القرغيزي صدير جاباروف، والرئيس الاوزبكي شوكت ميرضيايف، حيث جرى بحث جملة من الملفات الدولية والاقليمية، فضلا عن جدول اعمال المنتدى ، والأهداف التي يصبو اليها.

مباحثات مع الرئيس الروسي

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ١٢ كانون الأول ٢٠٢٥، في العاصمة التركمانستانية عشق آباد، رئيس جمهورية روسيا الاتحادية السيد فلاديمير بوتين، وذلك في إطار أعمال منتدى العام الدولي للسلام والثقة.

واستعرض اللقاء آفاق التعاون المشترك بين البلدين، والإجراءات التي ينبغي اعتمادها

لتقوية مـسـارات التفاهم في الملفات ذات الاهتمام المتبادل.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية استئناف جلسات الحوار والتشاور السياسية لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمذكرات الثنائية الموقعة بين البلدين.

كما شهد اللقاء بحث مستجدّات الوضع الإقليمي والـدولـي، في ضوء التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وتزايد التحديات المرتبطة بالأمن والاستقرار، حيث جرى الاتفاق على مواصلة التشاور والتنسيق المشترك لمواجهة تلك التحديات، وبما يحفظ الاستقرار والسلم الدولي.

مباحثات مع الرئيس الإيراني

التقى فخامة رئيس الجمهورية الـدكـتـور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ١٢ كانون الأول ٢٠٢٥ ، في مقر إقامته بالعاصمة التركمانستانية عشق اباد، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد مسعود بزشكيان، وذلك في إطار أعمال منتدى العام الدولي للسلام والثقة.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات بين البلدين، والتأكيد على ضرورة الارتقاء بها، وتطوير التعاون الثنائي بما يسهم في مصلحة الشعبين الجارين، ويمكّن البلدين من الإسهام الفاعل في

ترسيخ أمن المنطقة واستقرارها.

وأوضح فخامة رئيس الجمهورية خلال اللقاء أن التنسيق المتواصل بين البلدين يشكّل عاملاً مهماً في مواجهة التحديات الإقليمية، مجددًا رفض العراق القاطع لأي شكل من أشكال الاعتداء أو انتهاك السيادة الوطنية للدول، ومؤكدا موقف العراق الثابت الداعم لنهج السلم والحوار بوصفه الخيار الأمثل لمعالجة القضايا العالقة، وحماية المصالح المشتركة، ودعمه لأي مبادرة إقليمية أو دولية تعزز استقرار المنطقة وتمنع انزلاقها إلى مزيد من التوتر.

وتناول اللقاء جملة من الملفات الإقليمية والدولية، في مقدمتها الأوضاع في غزة حيث كانت الرؤى والمواقف متطابقة في منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة، وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية لوقف معاناته.

مباحثات مع الرئيس الأرميني

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١١ كانون الأول ٢٠٢٥، رئيس جمهورية أرمينيا السيد فاهاكن خاتشاتوريان، وذلك ضمن سلسلة اللقاءات التي يجريها فخامته في إطار مشاركته في منتدى العام الدولي للسلام والثقة.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وآفاق التعاون المشترك، إذ أكد فخامة رئيس الجمهورية حرص العراق على بناء علاقات متوازنة مع الدول الصديقة والشقيقة تخدم المصالح المشتركة، وترسخ الاستقرار والتنمية والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

كما تناول اللقاء، تطورات الوضع الدولي والإقليمي، وأهمية تعزيز التعاون في ظل التحديات التي يشهدها العالم، وضرورة اعتماد الحوار والدبلوماسية من أجل خفض التوترات وترسيخ أمن واستقرار المنطقة وازدهار شعوبها.

هذا ووضع فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ١٢ كانون الأول ٢٠٢٥، إكليلاً من الزهور على نصب حياد تركمانستان، في مراسم حضرها عدد من الرؤساء، فضلاً عن حضور دبلوماسي رفيع، ايذانا بافتتاح أعمال منتدى العام الدولي للسلام والثقة الذي تحتضنه العاصمة التركمانستانية عشق اباد.

مرحلة جديدة من العمل المشترك بين العراق والأمم المتحدة

رئيس الجمهورية يجدد التزام العراق بحفظ الاستقرار وترسيخ أسس ومبادئ الديمقراطية

بعد عودته الى ارض الوطن من جمهورية تركمانستان، استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ١٣ كانون الأول ٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، أمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، والممثل الخاص للأمين العام في العراق السيد محمد الحسان.

وفي مستهل اللقاء ثمن فخامة رئيس الجمهورية الدور البارز الذي اضطلع به السيد غوتيريش في دعم العراق ومساندته خلال مختلف المراحل، وحرصه المستمر على تعزيز التعاون بين العراق والمنظمة الدولية.

وأشاد فخامته بدور الأمم المتحدة ودعمها المتواصل للعراق طوال السنوات السابقة، مؤكدا أن الإعلان الرسمي لانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة (يونامي) في العراق يمثل مرحلة جديدة من العمل المشترك بين العراق والأمم المتحدة، وبما ينسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة، وأولويات الدولة العراقية، ويسهم في دعم جهود التنمية المستدامة، مؤكدا ضرورة استمرار التعاون في مختلف المجالات.

كما دعا إلى دور أكثر فعالية للأمم المتحدة في ملف المياه، ومتابعة تطبيق التزام الدول بالاتفاقيات والتفاهمات التي تضمن حصول الأطراف جميع على حصص عادلة من المياه.

وجدد فخامة رئيس الجمهورية التزام العراق بحفظ الأمن والاستقرار، وترسيخ أسس ومبادئ الديمقراطية، مشيرا إلى أن نجاح الانتخابات الأخيرة هي خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

من جانبه، أعرب السيد غوتيرش عن تقديره للدور الذي يضطلع به العراق على المستويين الإقليمي والدولي، مؤكدا دعم المنظمة المتواصل للعراق، ومشيدا بما يحققه من خطوات مهمة في مجال ترسيخ الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية ونجاح الانتخابات النيابية وما مثله من تعزيز للديمقراطية في العراق.

غوتيرش يودّع يونامي:
سنواصل الوقوف إلى جانب شعب العراق

قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش إن ما قدمه العراق للإنسانية هو «مصدر إلهام عميق»، مشيرا إلى مكانته كمهد للحضارة وموطن لأقدم نظم الكتابة والقضاء، ومرتع لتنوع غني من الثقافات والأديان والأعراق.جاء ذلك خلال كلمة ألقاها في بغداد، يوم السبت، بمناسبة إنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). وأكد غوتيريش أن التقدم الذي أحرزه الشعب العراقي في السنوات الأخيرة يمثل بدوره مصدر إلهام، قائلا: «ونحن نؤكد على ذلك اليوم، إذ نغلق فصلا من تاريخ تعاون الأمم المتحدة مع العراق – ونفتح فصلا آخر».

وشدد الأمين العام على أن ما تحتفل به الأمم المتحدة هو شجاعة الشعب العراقي وثباته وتصميمه»، مؤكدا أنهم «تغلبوا على عقود من العنف والقمع والحرب والإرهاب والطائفية والتدخل الأجنبي».

وأوضح غوتيريش أن الشعب العراقي لم يتوانَ – رغم كل الصعاب – عن الالتزام ببناء مجتمع سلمي شامل يرتكز على سيادة القانون والمؤسسات الفعالة. واستعرض مسيرة هذا التقدم، بدءا من صياغة دستور ٢٠٠٥، ومرورا بإجراء انتخابات وطنية ومحلية متعددة، ثم إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش، ووصولا إلى إقامة

علاقات أقوى مع الجيران والمجتمع العالمي. وأكد أن عراق اليوم «بلد جدير بالإعجاب مغايرٌ تماما لما كان عليه – بلد ينعم بالسلام وبمزيد من الأمن وذو تصميم واضح على كسب معركة التنمية».

دور يونامي في مسيرة العراق

أشار الأمين العام إلى أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تشرفت بالعمل «جنبا إلى جنب مع الشعب العراقي»، حيث قدمت المشورة للحكومات المتعاقبة بشأن الإصلاحات القضائية والقانونية، وعززت حقوق الإنسان، وساندت الحيز المدني للنساء والشباب والأقليات.

وأضاف أن البعثة لعبت دورا حاسما أثناء استيلاء داعش على مناطق واسعة، حيث ساعدت في حشد وتنسيق الدعم لحماية المدنيين وملايين النازحين. كما ساهمت في تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية، بدءا من الحوار حول تقاسم السلطة في كركوك، وصولا إلى المساعدة في ضمان العودة الآمنة والكريمة لملايين النازحين داخليا، بمن فيهم العائدون من مخيم الهول وأفراد الطائفة الإيزيدية.

إحياء ذكرى ضحايا الهجوم الإرهابي

أشاد غوتيريش بجميع العاملين في البعثة، مُكرّما بشكل خاص ضحايا الهجوم الإرهابي على مقر قيادة البعثة في فندق القناة عام ٢٠٠٣، الذي أسفر عن مقتل ٢٢ زميلا وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين. وقال: «إننا نكرم ذكراهم جميعا ونحتفي بما تركوه من إرث – بمن فيهم سيرجيو فييرا دي ميلو، أول ممثل خاص يقود البعثة. وقد بات يوم ١٩ آب/أغسطس يعرف الآن بـ اليوم العالمي للعمل الإنساني».

كما وجه كلمة امتنان خاصة للموظفين الوطنيين – العراقيين الذين عملوا «عاما بعد عام لإعادة بناء بلدهم وتقويته».

التزام أممي دائم

وفي ختام كلمته، أكد الأمين العام – بعد لقائه رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني – على التزام الأمم المتحدة بمواصلة دعم العراقيين في تعزيز المؤسسات والحوكمة والمساءلة، وتحسين الخدمات، وتنويع الاقتصاد.

وختم غوتيريش بالقول إن الأمم المتحدة ستواصل، بعد انتهاء عمل البعثة، «السير جنبا إلى جنب مع شعب العراق على طريق السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان». وأعرب عن امتنانه لقرار الحكومة العراقية تخصيص شارع باسم «شارع الأمم المتحدة»، واصفاً إياه بـ «رمز يدل بقوة على شراكتنا الدائمة».

وقال: «تأكدوا أن الأمم المتحدة ستكون معكم في كل خطوة على هذا الطريق».

من جانبه ثمن رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الذي رعى مراسم الإعلان الرسمي لإنتهاء اعمال ولاية بعثة الامم المتحدة (يونامي)، دور الامم المتحدة ورؤساء بعثتها وموظفيها الذين عملوا

في العراق خلال ٢٢ عاما كانت مليئة بالتحديات والأمل والإصرار، مبينا أن بعثة يونامي شريكا حيويا في مساندة العراق ومساعدته بعد خلاصه من الدكتاتورية، وتأسيس نظام جديد يعتمد الديمقراطية والتمثيل الحر لمكوناته.وأكد السوداني أن العراق يمضي بثبات وقوة نحو التنمية والنهضة الاقتصادية، ولعب دورا ريياديا مؤثرا وحاسما بالمنطقة وصار محط ثقة وإشادة في إدارة التوازنات فيها، مشددا على الالتزام بشراكة طويلة الأمد مع الامم المتحدة في مجالات التنمية والإصلاح وبناء القدرات والاستقرار الاقتصادي والتعاون الإقليمي.

وفيما يلي اهم ما جاء في كلمة السوداني:

نستذكر ممثل الأمين العام الراحل سيرجيو دي ميلو وبقية رفاقه.

بعثة يونامي لم تستثمر خبرتها الفنية فقط بل استثمرت دماءها في خدمة العراق، هذه التضحيات ترسّخت في وجدان العراقيين.

انتهاء مهمة يونامي لايعني نهاية العلاقة مع الأمم المتحدة، بل بداية مرحلة جديدة من التعاون.

نقدر دور جميع العاملين في البعثة الأممية، والشكر موصول للرئيس الحالي للبعثة السيد محمد الحسان على كل ما بذله من جهود متفانية.

استكملنا البناء الدستوري والمؤسساتي بدعم الأشقاء والأصدقاء بعد ما مر به العراق من حروب وقمع وعزلة، تسببت بها سياسيات النظام الدكتاتوري.

نثمن اختيار رئيس الجمهورية السابق السيد برهم صالح لشغل منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وليساهم العراق بشخصياته السياسية والاعتبارية بوضع الحلول وتقديم الدعم للاجئين في العالم اجمع.

بعثة يونامي وقفت معنا سياسيا وتقنيا وإنسانيا، وأسهمت في تثبيت المسارات الدستورية ودعم العمليات الانتخابية، وبناء القدرات وتقديم المشورة.

قطعنا شوطا مهما في بناء نظام سياسي تعددي، وتعزيز مؤسسات الدولة والمسار الديمقراطي.

نجحت حكومتنا باجراء انتخابات مجلس النواب بدورته السادسة وبمشاركة فاعلة لابناء شعبنا الكريم.

حكومتنا حرصت على المضي نحو تعزيز قوة العراق سياسيا، بجانب عملها التنفيذي في الشؤون الخدمية والاقتصادية والتنموية.

اعتمدنا مبدأ (الدبلوماسية المنتجة) للارتقاء بالمكانة الدولية للعراق، بوصفه بلدا محوريا ومؤثرا يحظى باحترام جميع الدول ويتمتع بالسيادة الكاملة.

العراق شهد خلال السنوات الثلاث الماضية تطورا كبيرا في جميع المجالات، وبشهادة الرؤساء والمسؤولين الذين زاروا البلد.

ملتزمون بشراكة طويلة الأمد مع المنظمة الأممية في مجالات التنمية والإصلاح وبناء القدرات والاستقرار الاقتصادي، والتعاون الإقليمي.

نتقدم نحو مرحلة جديدة عنوانها السلام والاستقرار والتنمية مع الالتزام بالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

نقدر دور المرجعيات الدينية والقوى السياسية والنخب الاجتماعية التي اسهمت بتعزيز التجربة العراقية، وصولاً إلى هذا اليوم التاريخي.

الحسان : البلد مقبل على خطة مارشال عراقية - عراقية

من جهته أعلن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق محمد الحسان، أن مهمة بعثة يونامي ستنتهي بشكلٍ رسمي في الـ ٣١ ديسمبر كانون الأول الحالي.

مشيراً إلى أن أعضاء البعثة الأممية سيغادرون العراق بشكلٍ كامل بعد يوم الـ ٣١ ديسمبر كانون الأول.

وقال الحسان في حوار مع «أخبار الأمم المتحدة»، السبت، أن البعثة أتت بناء على طلب العراقيين، وإنهاء البعثة أتى أيضاً بناء على طلبهم.مشيراً إلى أن الأمم المتحدة «ستكون موجودة وقد تكون موجودة بغزارة وأكثر من السابق، لأن العمل تحول الآن إلى عمل تقني في قضايا المناخ، في قضايا الصحة، في قضايا التعليم، في قضايا التكنولوجيا».

وأضاف: استضاف العراقيون لأكثر من عقدين بعثة يونامي، وكان العمل شاقاً، فوجدوا أن المهمة الموكلة لبعثة يونامي تقريباً حققت أهدافها، وآن الأوان لكي يأخذوا الأمور بأيديهم مثلهم مثل غيرهم من الدول.

وأشار إلى أنه «يتفق مع هذا الطرح»، مؤكداً أن «المهمة فعلاً أنجزت بنجاح، وكانت هناك ٣ ملفات متبقية وهي مسألة المفقودين من دولة الكويت ورعايا الدول الثالثة منذ أيام الحرب وأيام غزو الكويت، هناك أيضاً مسألة ممتلكات الكويتيين، وأيضاً الأرشيف الوطني الكويتي».

وأوضح: من بين ٧٢ مصرفاً تقريباً، هناك ٣٨ منها تقع تحت العقوبات، لا يمكن لدولة أن تشرع في مرحلة اقتصادية وتنموية مستدامة – والعراقيون يريدون ذلك – بدون رفع هذه العقوبات عن هذه المصارف.

وقال: هناك بعض المحطات المهمة في تاريخ العراق، فالعراقيون اليوم يستطيعون الذهاب لصناديق الاقتراع بحرية ودون ضغوطات، والتصويت لمن يختارونه لتحديد مصيرهم المستقبلي، هذا يعني خيار الحرية، وهو في أيدي الشعب العراقي، هذا أولا، الشيء الثاني، تمكن المجتمع الدولي بالذات – التحالف الدولي – بالتنسيق مع العراقيين وبتضحيات أكثرها من العراقيين، من القضاء على داعش».

وتابع: هذا البلد مقبل على خطة مارشال عراقية – عراقية بدون أي فضل من الخارج لإعادة رسم الموقع الحقيقي لهذا البلد وهذا الشعب، ليس فقط على الخارطة العربية وإنما على الخارطة العالمية.

وفي ختام كلمته، تمنّى الحسان أن يبتعد العراقيون عن الطائفية ويرسموا مستقبلاً لكل العراقيين.

وقال: آن الأوان الآن لكل العراقيين أن يشعروا بأنهم منتمون لهذا البلد على أساس المساواة في المواطنة، وليس على أساس حزبي أو فئوي.

أنطونيو غوتيريش:

نعول على الحكومة الجديدة في مواصلة جهودها لبناء الثقة والاستقرار

نص كلمته خلال المؤتمر الصحفي مع رئيس وزراء العراق

عزيزي السيد رئيس الوزراء،

أود أن أشكركم على كرم الضيافة الحار جداً الذي تلقيته من حكومة وشعب العراق.

السيدات والسادة العاملون في وسائل الإعلام،

ومن دواعي سروري أن أكون هنا في بغداد مرة أخرى.

فهذه الأرض هي موطن لتاريخ حافل وثقافة ثَرَّة ومساهماتٍ جمّة للإنسانية يعود تاريخها إلى آلاف السنين.

وقد شاهدنا في عصرنا هذا شجاعة الشعب العراقي وثباته وإصراره.

فقد عمل العراقيون على التغلب على عقود من العنف والقمع والحرب والإرهاب

والطائفية والتدخل الأجنبي.

وعراق اليوم هو بلد مغاير تماما لما كان عليه في تلك الأوقات.

بلد ينعم بمزيد من السلام والأمن.

بلد مصمم على مواصلة الصعود على سلم التنمية.

إني أهنئ الشعب العراقي بشدة على هذه الإنجازات.

فعلى الرغم من كل الصعاب، لم يتوانَ الشعب العراقي قط في التزامه ببناء مجتمع سلمي شامل للجميع ويرتكز على سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

السيد السوداني، رئيس الوزراء،

أتقدم باسم الأمم المتحدة بتهانيَّ الخالصة للعراق على الانتخابات الأخيرة.

وأثق في أن المؤسسات العراقية ستساعد في ضمان القيام بعملية تشكيل الحكومة في الوقت المناسب وبشكل سلمي بما يعكس إرادة الشعب العراقي وتطلعاته للاستقرار والتقدم.

وأعول على الحكومة الجديدة في مواصلة جهودها لبناء الثقة والاستقرار بين جميع فئات المجتمع، والحفاظ على يقظتها ضد الإرهاب – وقد قدمتم أنتم، السيد رئيس الوزراء، مساهمة بالغة الأهمية في هذا الشأن.

وأُعرب مرة أخرى عن تقديري لالتزام الحكومة بإعادة مواطنيها من شمال شرق سوريا – ولا سيما من مخيم الهول. إنه إنجاز إنساني رائع.

وقد أتيحت لي، قبل عامين، الفرصة لمقابلة بعض الذين تمت إعادتهم إلى الوطن – من بين ٠٠٠ ١٧ شخص تمت إعادتهم حتى الآن.

ويجب أن نواصل العمل من أجل إيجاد حلول تحفظ كرامة الناس في جميع مراحل عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

وقد ناقشنا أيضاً الوضع في غزة، حيث يجب احترام وقف إطلاق النار، ويجب أن يصمد اتفاق السلام ويمهد الطريق أمام حلول سياسية طويلة الأمد فقد عانى الشعب الفلسطيني الأمرّين ويحتاج الآن – هو والعالم كله – إلى مسار سياسي موثوق نحو إنهاء الاحتلال، وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وصولاً إلى حل الدولتين الذي يمكّن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام وأمن.

وأخيراً، ناقشنا حدثا هاماً:هو إغلاق بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق – يونامي. فعلى مدى السنوات الـ ٢٢ الماضية، عملت هذه البعثة الخاصة بتواضع وتصميم

على مساعدة العراقيين على إعادة البناء بعد عقود من القمع والحرب وعدم الاستقرار، مع الاحترام الكامل لمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

بدءا من النهوض بالحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة بين الفئات العديدة التي يشكل العراق وطناً لها. مرورا بدعم الإصلاحات القضائية والقانونية، وتعزيز حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية للأقليات والنساء والفتيات وصولا إلى مساعدة الحكومة على ضمان العودة الآمنة والكريمة لملايين النازحين داخليا؛ وتنسيق العمل الإنساني والإنمائي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

لطالما كان هدفنا دعم حكومة العراق، ودعم إجراء الانتخابات كما حدث مؤخراً. والقيام بذلك بالتزام راسخ، مع احترامنا الدائم لحق الشعب العراقي في قيادة مسيرة تنميته.

لقد كان الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية الذي استمر عقدين من الزمن صعباً وكانت بدايته عنيفة – لم تسلم منها بعثة الأمم المتحدة هنا.

فبعد فترة وجيزة من تأسيس البعثة في عام ٢٠٠٣، استهدف هجوم إرهابي مقر قيادتها في فندق القناة، مما أسفر عن مقتل ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين.

ويتم الآن إحياء يوم هذا الهجوم الرهيب – ١٩ آب/أغسطس – باعتباره اليوم العالمي للعمل الإنساني، الذي نكرم فيه العاملين في المجال الإنساني في كل مكان.

السيدات والسادة الإعلاميين،

إن من دواعي فخر الأمم المتحدة أنها قامت بدور في هذه الفترة من تاريخ العراق. وتقف إسهامات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شاهداً على الدور القيّم الذي تقوم به الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على تجاوز المراحل الانتقالية السياسية وبناء السلام والاستقرار.

والآن مع إغلاق البعثة، سيبقى العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة هنا لتواصل عملها الإنمائي الحيوي دعماً للعراق والعراقيين. لكن هناك أمر واحد يجب أن يفهمه العالم، وهو أن العراق أصبح الآن دولة طبيعية، وستكون العلاقات بين الأمم المتحدة والعراق علاقات طبيعية مع انتهاء مهمة يونامي.

إننا نتطلع إلى البناء على ما تم إنجازه خلال السنوات الـ ٢٢ الماضية، والوقوف مع العراقيين لبناء البلد المزدهر والمستقر والسلمي الذي يستحقونه.

شكراً لكم.

د. برهم صالح مفوضا ساميا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عيّن أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور برهم صالح، رئيس جمهورية العراق الأسبق، في منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مستوى العالم.

وطلب الأمين العام للأمم المتحدة ، إعلام الجهاز التنفيذي في المنظمة الدولية بأن "برهم أحمد صالح من العراق، سيكون في المنصب لخمس سنوات ابتداءً من مطلع العام الجديد «.

وتُعدّ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إحدى أهم الهيئات التابعة للأمم المتحدة، ويُعدّ منصب المفوض السامي منصباً رفيعاً، ومسؤوليته الإشراف على الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق ملايين اللاجئين والنازحين حول العالم.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR»)، وتعرف اختصارًا باسم (مفوضية اللاجئين)، هي إحدى منظمات الأمم المتحدة. أنشأت بهدف حماية ودعم اللاجئين، بطلب من الأمم المتحدة نفسها.. وتساهم اللاجئين في إتمام عودتهم الاختيارية إلى أوطانهم، أو الاندماج في المجتمعات المستقبِلة، أو إعادة التوطين لبلد ثالثة.

تنافس نحو ١٠ مرشحين على المنصب، من بينهم رئيسة بلدية باريس آن هيدالغو، والمدير العام السابق للشركة القابضة التي تدير معظم متاجر «إيكيا» يسبر برودين، إضافة إلى طبيب طوارئ وشخصية تلفزيونية. وكان أكثر من نصف المرشحين من أوروبا، تماشياً مع التقليد المعتاد.

ويعتبر ذلك أول حدث من نوعه إذ لم يسبق لشخصية من الشرق الأوسط أن شغلت رئاسة المفوضية السامية ، التي تعد المنصب الأرفع بعد الأمانة العامة للأمم المتحدة.

تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهازًا فرعيًا للجمعية العامة للأمم المتحدة تأسست سنة ١٩٤٩. وبدأت العمل سنة ١٩٥١، ويوجد مقرّها الرئيسي في جنيف. ويعمل لديها حاليًا أكثر من ٧١٩٠ موظفًا محليًّا ودوليًّا يعملون في ١٢٣ دولة

تتكوّن اللجنة التنفيذية من ممثلي الدول الأربع والخمسين الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وتجتمع اللجنة كل سنة في تشرين الأول/ أكتوبر وتقدم استنتاجاتها التي تحدّد إطار العمل لنشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ونظرًا لأن اللجنة التنفيذية (التي تنتخبها الجمعية العامة للأمم المتحدة) تمثل مجموعة الدول في ممارسة مهامها، نجد أن الدول التي ليست عضوًا في اتفاقيّة ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين (المعروفة باسم اتفاقيّة اللاجئين) ليست مستثناة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى سبيل المثال فإن الهند عضو في اللجنة التنفيذية ولكنها ليست طرفًا في الاتّفاقيّة الخاصة بوضع اللاجئين. وفي الحقيقة هناك إقرار مفاده بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقرّ وتؤيد مهام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تنقسم المنظمة إلى دوائر عديدة (الحماية الدولية، والدعم التشغيلي، والتمويل، والمعاينة والتقييم، والموارد البشرية) بالإضافة إلى شعب إقليمية.

ويتمثّل هدف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ضمان موافقة جميع الدول على القواعد الأساسية المتعلقة بحق الأفراد في الفرار من بلدانهم والسعي للحصول على اللجوء السياسي في بلدان أخرى. ولهذه الغاية، فهي تساعد الدول في مواجهة المشاكل الإدارية والقانونية والدبلوماسية والمالية والإنسانية التي تسبّبها ظاهرة اللاجئين.وهناك مهامّ عديدة اخرى لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

آريز عبدالله:

القسطنطينية و وزارة الداخلية!

*ترجمة: نرمين عثمان محمد / عن موقع صحيفة كوردستاني نوى

على الرغم من علمي بأن العقدة الأساسية لتشكيل الحكومة ووزارة الداخلية ليست مرتبطة مباشرة بهذه المسألة، إلا أنه منذ أن طالب الإتحاد الوطني الكردستاني بهذا المنصب، يكرر المسؤولون الكبار في

من الناحية الاجتماعية والسياسية، الوضع الداخلي سيء جدا

الحزب الديقراطي الكردستاني بأن وزارة الداخلية لن تُمنح أبدا.

يُقال إن العثمانيين في عام ١٤٥٣ وصلوا أمام أسوار مجلس القسطنطينية (إسطنبول) وأطلقوا عليها نيران المدافع ، بينما كان العلماء البيزنطينيين في آيا صوفيا يتناقشون في مسألة هل الدجاجة تضع البيضة أم البيضة تلد الدجاجة؟

بعد أكثر من مئة عام من التضحيات والنضال والصمود لشعب كردستان، وبدعم الحلفاء الدوليين، تمكننا من بناء إقليمنا الخاص هذا، ولكن ومن دون أن نكون واعين تماما بما يحدث حولنا،ننشغل حاليا بكتابة وتأليف ملحمة الحصول أوعدم الحصول على وزارة الداخلية!

لو لاحظنا الوضع بنظرة سريعة سنرى معا بأن :

• في هذا العام،لم يرسل العراق راتب شهرين كاملين للموظفين والعمال في إقليم كردستان، وليست هناك أية بوادر واضحة لإرسالها.

• احتلت تركيا جزءا من أراضي إقليم كردستان ولم تحدد حتى الآن إمكانية إنسحابها من هذه الأراضي.

• على الرغم من أحلال (البي كا كا) لفصائلها المقاتلة ، واتخاذ قرار سحب قواتها من جبهات القتال والمواجهة ، فإن تركيا تطالب بسحب قوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع أمريكا، ولا تُظهر أي اهتمام بمناطق (روج آفا)، وتواصل يوميا تهديداتها لهم ، وإذا تحقق هذا الأمر لتركيا ، فقد يؤثر ذلك على مستقبل إقليم كردستان ولا يستبعد أن تهاجمها تركيا.

• (أحمد شرع)، الذي طاردته أمريكا في العام الماضي ، ووضعت مكافأة تقدر بعشرةملايين دولار لمن يقدم معلومات عنه، استُقبل هذا العام من قبل الرئيس دونالد ترامب بحفاوة، وحظي بموافقة الكونغرس على إعفاءه هو و حكومته من العقوبات المفروضة عليه.

• أمريكا غيرت استراتيجيتها، ولا تعد هذه التغييرات بما يضمن مصالح إقليم وشعب كردستان.

• الوضع الاقتصادي للإقليم ليس جيدا، وفي هذه المرحلة لا يُتوقع تحسن ملموس فيها .

• من الناحية الاجتماعية والسياسية، الوضع الداخلي سيء جدا، إذ خلق الفساد والبطالة وسوء الإدارة والظروف الصعبة حالة من الخوف وعدم الاستقرار.

• الآن في العراق، هناك الكثير من النقاش حول فشل التجربة الإقليمية والنظام الفيدرالي، ويجري العمل من عدة جوانب لضمان تصديق شعب كردستان بأن تلك التجربة لم تكن جيدة، وإذا لم نتخلى عنها فإن أقل ضرر سيلحق بنا هو عدم حصولنا على مستحقاتنا المالية .

مع كل ماذكرفهناك مواضيع عديدة أخرى للنقاش والتحليل، ولكننا نركز حاليا على انتصارهذا وفشل ذاك في تشكيل الحكومة ونربطهما بالحصول أو عدم الحصول على وزارة الداخلية.

خليل رحيم كريم :

هل أنتم حقا على علم بهذا؟

ظلم كبير بحق الشعب الكردي في اعداد كتاب جرائم العث

*ترجمة: نرمين عثمان محمد / عن موقع صحيفة كوردستاني نوى

المدير العام للتعليم الكردي في وزارة التربية العراقية؟

أعضاء لجنة التربية في البرلمان العراقي (الدورة الخامسة)؟

أعضاء لجنة الشهداء في البرلمان العراقي (الدورة الخامسة)؟

مؤسسة الشهداء العراقية والتي لا يوجد فيها أي مسؤول كردي من ذوي الدرجات العليا؟

هل رأيتم كل هذا وبقيتم صامتين، أم أنكم غير مطلعين على هذا الظلم الفادح؟.

فقد أصدرت وزارة التربية العراقية/المديرية العامة للمناهج/اللجنة المختصة كتابا بعنوان (جرائم حزب البعث البائد) لطلبة الصف الرابع الإعـدادي للدراسة العربية، ويتألف من ثلاثة أقسام، ويقع في ٩٦ صفحة.

القسم الأول: النهج الاستبدادي.

القسم الثاني: النهج القمعي.

القسم الثالث: النهج التعنيفي.

في هذا الكتاب، جرى ظلم كبير بحق الشعب الكردي، وذلك عبر عدم ذكر الجرائم التي ارتُكبت بحق هذا الشعب، ولا نعلم إن كان هذا الإغفال متعمدا نابعا من توجه فكري مقصود، أم نتيجة جهل وعدم معرفة. ففي هذا الكتاب ذُكر اسم إقليم كردستان على أنه «شمال العراق»، كما جرى التطرق إلى الجرائم المرتكبة بحق شعب كردستان بشكل سطحي للغاية، بل لم يُذكر حتى العديد من الجرائم ضد الإنسانية والتي ارتُكبت بحق الشعب الكردي!

فهل إن تجاهل قصف حلبجة بالأسلحة الكيمياوية، وذكـر ١٨٢ ألف ضحية من ضحايا الأنفال، والمقابر الجماعية في وسط وجنوب العراق، ناهيك عن إبادة البارزانيين، والنزوح المليوني للشعب الكردي عام ١٩٩١ نحو إيران والحدود التركية، حيث استُشهد مئات الأطفال والشيوخ والشباب والنساء بسبب الجوع والبرد والخوف من جيش نظام البعث ومنظمة مجاهدي خلق...

هل يُعد كل ذلك جهلا أو عدم وعي بتاريخ شعب مظلوم، أم هو إنكار متعمد لذلك الظلم؟

وما ذُكر أعلاه ليس سوى جزء من جرائم البعث، فهناك ما هو أكثر من ذلك، مثل:

١. إعدام آلاف الشباب الكرد في سجون نظام البعث شنقا من دون أي ذنب، وكان من بينهم قُصر، كلهم أُعدموا رميا بالرصاص.

٢. ليلى قاسم، وهي امرأة كردية وطالبة جامعية، اعتُقلت وصدر بحقها حكم الإعدام خلال فترة قصيرة عام ١٩٧٤، وكان ذنبها الوحيد أنها كردية.

٣. إعدام أربعة إخوة شبان من حي شورجة، لم يبلغوا السن القانونية للإعدام، فقط لأنهم كورد ولأن والدهم كان بيشمركة.

٤. إعدام الشهيد رفيق صالح سعيد رميا بالرصاص عام ١٩٨٧، وهو فتى كردي لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره، حيث أُعـدم في وسط حي رحيم آوا، كما جرى ترحيل والده وإخوته الخمسة بسيارتهم إلى مصير مجهول، ولا يزال مصيرهم مجهولا حتى اليوم.

٥. في عام ١٩٨٨، وخلال يوم واحد فقط، اعتقلت الاستخبارات العسكرية أكثر من عشرة شبان كورد من حي شورجة، ولا يزال مصيرهم مجهولاحتى الآن.

٦. اعتقال أكثر من عشرين شابا من مدينة كركوك وترحيلهم إلى سجون الأمن العامة عام ١٩٩١، ثم دفنهم أحياء في صحارى الرمادي، وهو ما اعترف به ضباط الأمن في تلك الحقبة والذين أُلقي القبض عليهم لاحقا.

٧. خلال انتفاضة عام ١٩٩١، سُجن آلاف الشباب وكبار السن في كركوك، ولأجل بث الرعب، جرى إعدام ٣٣ شابا كرديا رميا بالرصاص داخل حي شورجة، وكان ذنبهم الوحيد أنهم كورد.

هذا، إلى جانب مئات الجرائم الأخرى التي ارتكبها نظام البعث بحق الكرد، ومـع ذلـك ما يـزال بعض الأشخاص والجهات العراقية ينتهجون سياسة محو الكرد وإنكار الإبادة الجماعية التي تعرض لها هذا الشعب في عهد البعث.

سوران الداوودي:

معارضة تعارض نفسها... حتى لو وافقت

يبدو ان معارضتنا المحلية في السليمانية اكتشفت قانونا سياسيا جديدا مفاده ان تعترض كي تثبت وجودك. لا يهم ما يحدث، ولا كيف يحدث، ولا من المتضرر، المهم ان تقول كلمة واحدة فقط: لا.

بالامس اجتاحت السيول والفيضانات قضاء جمجمال، فتحرك الاتحاد الوطني بسرعة. قوباد طالباني ذهب الى الموقع، اصدر التعليمات، استنفرت المؤسسات، وبدأ العمل على الارض.

رد الفعل الطبيعي كان يفترض ان يكون الاشادة بسرعة التدخل، لكن يبدو ان الطبيعي لم يعد ضمن قاموس البعض.

المعارضة التي ظلت صامتة صمتا طويلا عندما تعلق الامر بقرية لاجان وتشريد ابناء عشيرة الهركية، وفضلت دور المتفرج رغم صرخات الناس، قررت فجأة ان تتكلم. ولم تتكلم عن الفيضانات طبعا، بل عن الاتحاد الوطني، فهو الهدف الاسهل والاقرب دائما.

المنطق بالنسبة لهم بسيط للغاية:

اذا تحرك الاتحاد بسرعة فهو مخطئ.

اذا تأخر فهو مخطئ.

اذا لم يتحرك اصلا فهو مخطئ.

واذا نزل المطر على السليمانية دون استئذان فهو ايضا خطأ الاتحاد الوطني.

هؤلاء تنطبق عليهم تماما نكتة عادل امام عن المعارض الذي يعترض حتى على مقترحه هو نفسه. معارضة لا تحتاج برنامجا ولا رؤية، بل مجرد زر صغير مكتوب عليه اعترض وبس.

تخيل لو ان الاتحاد الوطني اعلن منحهم مناصب رفيعة بلا مقابل، لوجدتهم اول من يعترض على ما يسمونه مؤامرة لاسكات صوت المعارضة التي تعارض بقوة رغم نعومة كل شيء من حولها.

المعارضة في العالم هدفها تصحيح المسار، اما معارضتنا فقد وجدت هدفا اخر الاعتراض من اجل الاعتراض.

ولو ظهر قوباد طالباني في جمجمال، حافيا وتحت المطر، وهو يسحب سيارات الناس بيده، لسمعناهم يقولون: لماذا لم يحمل مظلة؟ هذا دليل على فشل الحكومة.

ولو اعاد الاتحاد الوطني بناء جمجمال خلال يوم واحد، لاعترضوا قائلين: لماذا لم يتم خلال نصف يوم؟

باختصار، السيول تنتهي، المطر يتوقف، والطرق تفتح، لكن سيل المعارضة لا يتوقف.

سيل يجري بلا موسم، بلا غيوم، وبلا منطق.

سيل لا تحكمه الطبيعة، بل تحكمه رغبة دائمة في قول كلمة واحدة لا.

علي الطالقاني:

العراق في سياق الشرق الأوسط والسياسة الأمريكية

قراءة تحليلية

يمثل العراق أحد أهم المحاور الجيوسياسية في الشرق الأوسط نظرا لموقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية وتشابك تركيبته السياسية. ومنذ عام ٢٠٠٣ دخل البلد في سلسلة من التحولات العميقة التي أثرت في طبيعة

الدولة والعلاقات الإقليمية ومسار السياسة الأمريكية في المنطقة.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل الوضع الداخلي في العراق، وبيان أدوار الأطراف الإقليمية - ولا سيما إيران وتركيا ودول الخليج-، وقراءة اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه العراق ضمن منظور الشرق الأوسط المتغير، مع تقديم تحديثات تحليلية.

تسعى الورقة للإجابة على سؤال مركزي: كيف يمكن للعراق، في ظل هشاشته الداخلية وتقاطع النفوذ الإقليمي والدولي، أن يحول نفسه من ساحة صراع مفتوحة إلى لاعب مستقر وفاعل في معادلة المنطقة؟

أولا: المشهد الداخلي في العراق

أ. الهشاشة السياسية وبنية الحكم.

على الرغم من التغييرات الدستورية والانتخابية، وبرغم ما نشهده من «الاستقرار الهش» لا تزال المؤسسات العراقية تعاني من ضعف القدرة على فرض سيادة القانون والحد من نفوذ الجماعات المسلحة، إضافة إلى استمرار الانقسامات الحزبية والطائفية التي أثرت على إنتاج سياسة حكومية موحدة، مما أدى إلى حالة من اللامبالاة لدى المواطن العراقي نتيجة تكرار النخب نفسها وسياساتها، خصوصا مع وجود تحديات في الإصلاح السياسي، واستمرار الحاجة إلى دعم فني ودستوري لإنجاز التحول الديمقراطي.

ب. الأزمة الاقتصادية واعتماد النفط.

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا شبه كامل على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، إذ يشكل أكثر من ٩٠٪ من دخل الدولة. تقارير البنك الدولي تحذر باستمرار من الانكشاف المرتفع تجاه تقلبات أسعار النفط، وتؤكد أن خطط الإصلاح المالي وتنويع الاقتصاد لم تتقدم بالمستوى المطلوب، رغم الإجراءات الحكومية المتعلقة برقمنة الجباية وتطوير القطاع الخاص.

هنا يبرز مشروع طريق التنمية (Development Road) كأكبر اختبار لمحاولة تنويع الاقتصاد. غير أن هذا المشروع يواجه تحديات ضخمة، أهمها استمرار التهديدات الأمنية ومخاطر الفساد المالي والإداري التي قد تعيق تنفيذه بالشكل المطلوب.

ج. الأمن والحوكمة.

برغم ما أشارت له وزارة الداخلية العراقية، في تقاريرها لعام ٢٠٢٥، حيث سجلت تحسنا نسبيا في بعض القطاعات الأمنية مقابل استمرار تحديات تتطلب حلولا سياسية وأمنية متوازية، لكن تشير تقارير محلية ودولية إلى أن التحديات الأمنية ما تزال تتمركز في ثلاث نقاط:

- نشاط فلول تنظيم داعش في المناطق الحدودية.
- انتشار السلاح خارج إطار الدولة.

- تأثير بعض الفصائل المسلحة على القرار السياسي.

أما ما يتعلق بدور الفصائل فمع انسحاب القوات الأمريكية القتالية، تسعى بعض قياداتها لتثبيت دورها كـ«قوة ضامنة» للأمن الداخلي، وهو الأمر الذي يخلق حالة من التعقيد تجاه سلسلة القيادات الأمنية ويشكل تحديا مباشرا لسلطة الدولة.

ثانيا: العراق بين محاور النفوذ

دور إيران.

تعد الفاعل الأكثر حضورا في المشهد العراقي بعد ٢٠٠٣، عبر شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية. وتؤكد تقارير مختلفة أن النفوذ الإيراني يقوم على ثلاثة أركان:

- علاقات مع أحزاب سياسية نافذة.
- تأثير على فصائل مسلحة.
- تبادل تجاري وطاقة واسع، وتطور مهم في طبيعة هذا النفوذ، عبر «التريث الاستراتيجي». وتشير تقارير دولية باستمرار بأن القوى التي تعمل خارج اطار المؤسسات الرسمية تعتمد على نمو الميزانية العراقية ومستفيدة منها، مما قد يدفعها لتبني خطاب أكثر براغماتية وتفادي التصعيد المباشر في بعض الأحيان حفاظا على مصالحها المكتسبة.

دور تركيا.

تلعب أنقرة دورا محوريا في شمال العراق عبر وجودها العسكري، والتبادل التجاري الواسع، ومسألة المياه، إضافة إلى الملفات المتعلقة بحزب العمال الكردستاني. وقد أظهر تقرير لوزارة الخارجية العراقية أن بغداد طالبت أنقرة مرارا باحترام السيادة، خصوصا في العمليات العسكرية داخل إقليم كردستان.

يتجاوز الدور التركي اليوم القضايا الأمنية التقليدية ليصبح دورا اقتصاديا استراتيجيا. فتركيا هي المحرك والمستفيد الرئيسي من مشروع طريق التنمية، مما يخلق روابط جديدة ومعقدة بين الأنشطة الاقتصادية والعسكرية التركية في شمال العراق.

العراق ودول الخليج.

شهدت العلاقات العراقية الخليجية تحسنا كبيرا منذ ٢٠٢٠، خاصة في مجالات الطاقة والربط الكهربائي، ومع توسع استثمارات سعودية وإماراتية، تحول دور دول الخليج من مجرد دعم سياسي وديبلوماسي إلى استثمار استراتيجي طويل الأمد.

وفي مشروع طريق التنمية، تعتبر الإمارات وقطر الممولان الاستراتيجيان الرئيسيان. فان هذا الاستثمار الضخم يمثل اختبارا لمدى قدرة دول الخليج على ترجمة مصالحها الجيوسياسية إلى شراكات اقتصادية مستدامة مع بغداد.

ثالثا: السياسة الأمريكية

تظهر تقارير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٢٤–٢٠٢٥ أن سياسة واشنطن في العراق تركز على ثلاثة أهداف:

- دعم الاستقرار ومنع عودة داعش.
- تقليص النفوذ الإيراني.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية.

وترى واشنطن أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يتم عبر انسحاب تدريجي ومنظم للقوات الأمريكية القتالية، وهذا الانسحاب يهدف في نهايته إلى الإبقاء على وجود عسكري محدود ومرن في إقليم كردستان العراق حتى عام ٢٠٢٦ على الأقل، وذلك للحفاظ على قدرة ردع سريعة.

مع الاحتدام الإيراني–الأمريكي، ومحاولات تطبيع إسرائيل مع دول عربية، ونشاط الصين في المنطقة، تسعى واشنطن إلى الحفاظ على العراق كحليف استراتيجي معتدل. غير أن تقييم واشنطن للشريك العراقي أصبح أكثر تعقيدا، فالادارة الأمريكية تنظر إلى حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بشك واضح، وترى أن السوداني رغم خطاباته الوطنية، يفتقر إلى القوة أو الإرادة السياسية الكافية لفرض سيطرة الدولة.

أما على مستوى الاقتصاد فقد شهد عام ٢٠٢٥ زيادة في الاستثمارات الأمريكية في مجال الطاقة، إضافة إلى توسع الحضور الدبلوماسي خصوصا في إقليم كردستان حيث افتتحت واشنطن أكبر قنصليتها في المنطقة. في هذا الإطار، تبرز الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أدوات واشنطن الرئيسية.

ومع التنافس الدولي المتزايد، خاصة من الصين وروسيا، على النفوذ الاقتصادي في العراق، تحاول الولايات المتحدة تقديم حوافز استثمارية بديلة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية لربط الاقتصاد العراقي تدريجيا بالشركاء الغربيين والخليجيين.

رابعا: تفاعل الداخل والخارج

- صراع النفوذ وتأثيره على الاستقرار.

يؤدي تداخل نفوذ القوى الإقليمية والدولية داخل العراق إلى إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ قرار مركزي مستقل، ويعزز الاستقطاب السياسي الداخلي. هذا الوضع يخلق بيئة معقدة تجعل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية رهينة توافقات خارجية.، فالمشهد ليس ثابتا، وهناك سيناريوهات مستقبلية قد تعيد رسم معادلة النفوذ. فهناك سيناريو حدوث أزمة خلافة داخل إيران، مما قد يمنح القادة العراقيين «فرصة نادرة لتكريس استقلالية أكبر»، وإن كان ذلك مصحوبا بمخاطر أمنية داخلية.

- الاقتصاد كمساحة صراع وتعاون.

ملفات الطاقة والغاز والربط الإقليمي أصبحت أدوات تنافس إقليمي ودولي، وفي مواجهة هذا التنافس، تظهر مبادرات عراقية لتحقيق التوازن وبناء جسور التعاون.

أحد أبرز الأمثلة هو مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي تستضيفه العراق مع جيرانها العرب، فان مثل هذه المبادرات تمثل محاولة من بغداد لاستغلال موقعها الجيوسراتيجي لتعزيز التعاون الإقليمي متعدد المحاور، وبالتالي خلق مساحة للمناورة وتقليل الاحتكاكات.

- فرص الانفتاح والتوازن.

رغم كل التعقيدات، أن تنوع الشركاء يخلق فرصة للعراق لاعتماد سياسة خارجية متعددة المحاور، تكسر الاصطفاف، وتحقق التوازن بين إيران وتركيا والولايات المتحدة والخليج إذا امتلكت الدولة الإرادة والمؤسسات الكافية.

ويعد مشروع طريق التنمية هو التجسيد العملي لهذه الفرصة، فهو يجذب استثمارات خليجية، ويعتمد على الشراكة مع تركيا، ويسعى للحصول على دعم غربي، كل ذلك دون أن يعني بالضرورة قطيعة مع إيران.

الخاتمة والتوصيات

يواجه العراق معادلة معقدة تجمع بين هشاشة مؤسسات الدولة، وصراع النفوذ الإقليمي، وعودة التنافس الدولي داخل الشرق الأوسط، وإن قدرة العراق على الخروج من دائرة عدم الاستقرار تتوقف على نجاحه في بناء مؤسسات قوية، وتنويع الاقتصاد، وتبني سياسة خارجية متوازنة تُعيد ضبط علاقاته مع القوى الفاعلة.

العراق، برغم كل التحديات وانه ساحة صراع سلبي، لكن من خلال مبادرات مثل طريق التنمية ومؤتمر بغداد للتعاون، يحاول أصحاب القرار في الحكومة العراقية استثمار الموقع الجيوسياسي لخلق فرص اقتصادية وتحقيق درجة من الاستقلالية في السياسة الخارجية. غير أن نجاح هذه المحاولات مرهون بشروط داخلية أساسية:

- استكمال بناء احتواء الدولة للسلاح.
- مكافحة الفساد الهيكلي.
- خلق إجماع وطني يتجاوز المحاصصة الضيقة.

في ظل التحولات العميقة يعتبر العراق لاعبا محوريا يستطيع - إن أحسن إدارة التوازنات - أن يتحول من ساحة تنافس مفتوح إلى ركيزة استقرار إقليمي وشريك لا غنى عنه للجميع.

*علي الطالقاني، رئيس ملتقى النبأ للحوار

نيان خسرو:

العراق ومرحلة تشكيل الحكومة الجديدة

بين ضغط واشنطن وتربص طهران وتقاطعات البيت الداخلي

تدخل مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة مرحلة شديدة التعقيد، في لحظة تتزاحم فيها الحسابات الداخلية المتشابكة مع ضغوط خارجية تتصدرها الولايات المتحدة وإيران. وبينما تواصل القوى السياسية محاولاتها لتأسيس ائتلاف حكومي قادر على الصمود، يبدو واضحا أن ولادة هذه الحكومة لن تكون عملية تقنية مرتبطة بالطرف الفائز في الانتخابات فحسب، بل معركة توازن دقيقة بين مراكز النفوذ الداخلية وكذلك المدعومة خارجيا.

أفرزت الانتخابات الأخيرة برلمانا موزعا بين قوى شيعية متنافسة، وكتل سنية تبحث عن تعزيز وزنها في معادلة السلطة، وقوى كردية تواجه تحديات داخلية في إقليم كردستان. هذا التعدد زاد من صعوبة تشكيل ائتلاف واضح، خصوصا في ظل تراجع قدرة أي طرف على فرض هيمنة منفردة.

البيت الشيعي، بوصفه الكتلة الأكبر عددا وتأثيرا، يواجه انقساما بين أحزاب تملك خبرة طويلة في إدارة الدولة وبين فصائل مسلحة دخلت العملية السياسية بثقل متصاعد. ورغم تكرار شعار "وحدة الموقف"، فإن الخلافات حول من يكون رئيسا للوزراء في الحكومة الجديدة تجعل من التوافق أمرا بالغ الصعوبة وذلك لتعدد الأسماء. وفي هذا المشهد، يبقى موقف القوى السنية والكردية جزءا أساسيا من معادلة التوازن.

تقدم واشنطن مجموعة مطالب تعتبرها ضرورية

لشكل التعاون مع الحكومة المقبلة، أبرزها:توسيع الحكومة الجديدة مسافاتها مع إيران وكذلك تقليص نفوذ الفصائل المسلحة في القرار الأمني،وضمان استمرار الشراكة الأمنية في مكافحة الإرهاب، خصوصا في ظل نشاط بقايا داعش،وحماية المصالح الأمريكية في العراق ومنع أي نشاط معادٍ من الأراضي العراقية تجاه القواعد الأمريكية أو شركائها في المنطقة.

على المستوى العملي، تُمارس واشنطن هذه الضغوط من خلال لقاءات رسمية، وتنسيق مع شركائها المحليين، ونقل رسائل واضحة حول ضرورة "استقرار الدولة" بعيدا عن نفوذ الجماعات المسلحة. وتعلم العاصمة العراقية أن تجاهل هذه المطالب قد يؤدي إلى قيود اقتصادية وعسكرية، ما سيضعف الحكومة منذ لحظتها الأولى.

على الجانب الآخر، تنظر طهران إلى العراق باعتباره أحد أعمدة أمنها الإقليمي ومحورا أساسيا في شبكة تحالفات تمتد إلى سوريا ولبنان واليمن. لذلك تفضل حكومة لا تتعارض مع مصالحها، أو على الأقل لا تتصادم مع حلفائها المحليين.

تستخدم إيران مجموعة أدوات تأثير، أبرزها:

الدعم السياسي للقوى والحركات المتحالفة معها داخـل البرلمان،والعلاقات مع الفصائل المسلحة التي تعتبر نفسها جزءا من "محور المقاومة"والتبادل الاقتصادي الواسع الذي يجعل أي توتر ينعكس على الطرفين،والتواصل الأمني والدبلوماسي لضمان أن الحكومة المقبلة لن تتخذ خطوات تعتبرها طهران تهديدا مباشرا لنفوذها.

تدرك القوى العراقية أن إقصاء نفوذ إيران بشكل مفاجئ سيقود إلى ردود فعل سياسية وربما أمنية، بينما يفتح التماهي الكامل مع رغباتها الباب أمام ضغوط أمريكية تجعل العراق في قلب صراع المحاور.

القوى السنية، التي تطمح إلى استعادة دورها السياسي بعد سنوات من الاضطراب، تدخل مفاوضات تشكيل الحكومة بعين على الوزارات الخدمية والاقتصادية، وبعين أخرى على إعادة بناء مناطقها المحررة من تنظيم داعش.

> **وحدة الموقف الكردي تمنح أربيل والسليمانية وزنا تفاوضيا كبيرا،**

تسعى الكتل السنية إلى ضمان حصصها التقليدية في رئاسة البرلمان وبعض الوزارات، لكنها في هذه الدورة تتطلع أكثر إلى حقائب ذات ثقل اقتصادي، مع إدراكها لأهمية عدم إغضاب المحورين الأمريكي والإيراني.

في خلفية المشهد، يبرز تنافس داخلي بين زعامات سنية كلاسيكية وشخصيات جديدة صاعدة، ما يزيد من صعوبة توحيد صوتهم خلال مفاوضات الائتلاف.

تمثل الأطـراف الكردية عاملا حاسما في تشكيل الحكومة، وغالبا ما يكون موقفها المشترك "بيضة القبان" في ترجيح كفة أي تحالف. لكن الانقسام السياسي بين الحزبين الرئيسيين - الاتحاد الوطني الكردستاني — وحزب الديموقراطي الكردستاني -يجعل ملف المشاركة الكردية جزءا آخر من تعقيد المشهد.

إن وحدة الموقف الكردي تمنح أربيل والسليمانية وزنا تفاوضيا كبيرا، بينما يؤدي الانقسام إلى تقليل قدرة الطرفين على التأثير في شكل الحكومة المقبلة.

إن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة ليس ممارسة دستورية عابرة، بل امتحان لمستقبل الدولة نفسها. فالعراق اليوم يقف على مفترق طرق: إما حكومة قادرة على إدارة التوازن الإقليمي وحماية القرار الوطني، أو الدخول في دورة جديدة من الأزمات والارتهان للمحاور.

وبين واشنطن وطهران، لا تزال الكلمة الأخيرة بيد الأطـراف العراقية، إن أرادت أن تعيد للدولة هيبتها وللمواطن ثقته بمؤسسات الحكم.

البيان الختامي للمؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي

موقع حزب (DEM)/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

اختتم مؤتمر السلام والمجتمع الديمقراطي الدولي الذي عقد بين ٦ و٧ كانون الأول ٢٠٢٥، أعماله بمشاركة متحدثين وممثلين من ١٩ دولة عبر خمس قارات، مؤكدا على أهمية إنهاء الصراع المستمر في تركيا منذ أكثر من أربعين عاما وبناء سلام دائم عبر عقد اجتماعي ديمقراطي شامل واصدر بيانا ختاميا تضمن توصيات عديدة هذا نصه:

بيان نتائج المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي إسطنبول – ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥

يعلن المشاركون في «المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي»، من سياسيين وأكاديميين وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وممثلين برلمانيين من خمس قارات، عن نتائج المؤتمر الذي انعقد في إسطنبول يومي ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، بمشاركة شخصيات لعبت أدوارا مؤثرة في مسارات السلام وحل النزاعات في مراحل تاريخية مختلفة.

وانطلاقا من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية، يعرب المشاركون عن بالغ ألمهم إزاء ما خلفه الصراع المستمر في تركيا منذ أكثر من أربعين عاما من خسائر بشرية ودمار اجتماعي وسياسي عميق، ويؤكدون قناعتهم بأن إنهاء هذا الصراع بشكل نهائي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر سلام دائم قائم على عقد اجتماعي ديمقراطي شامل.

ويرى المؤتمرون في العملية التي انطلقت بقيادة السيد عبد الله أوجلان، في ظل ما يواجهه الشعب الكردي من ضغوط وإقصاء، فرصة تاريخية ليس للكرد وحدهم، بل للمجتمع التركي بأسره، مؤكدين في الوقت ذاته ضرورة إدارة هذه العملية بروح أكثر شمولا وفاعلية وبمشاركة مجتمعية واسعة.

وفي عالم يشهد تصاعد النزعات الاستبدادية والفاشية، تبرز الحاجة إلى قيادات تمتلك رؤية وقدرة حقيقية على صناعة السلام. وقد أثبت عبد الله أوجلان، على المستويين الفكري والعملي، قدرته على الإسهام في بناء سلام دائم، ما يجعله فاعلا محوريا ليس فقط بوصفه ممثلا للشعب الكردي، بل كأحد رموز السلام والتحول الديمقراطي والتعددية في تركيا والمنطقة.

ويؤكد المؤتمر أن عملية السلام التي أطلقت في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٥ تشكل منعطفا تاريخيا لإنهاء الصراع المسلح بشكل كامل، وأن قرار حزب العمال الكردستاني بإنهاء النزاع المسلح والتخلي عن منطق السيادة القسرية يمثل خطوة شجاعة واستثنائية تفتح أفقا حقيقيا للاستقرار والسلام في تركيا والمنطقة.

وفي ظل تفاقم الصراعات عالميا، فإن نجاح هذه العملية من شأنه أن يشكل نموذجا ملهما، لا لتركيا فحسب، بل للشرق الأوسط والعالم.

وقد خلص المؤتمر إلى النتائج والتوصيات التالية:

١. يؤكد المشاركون، استنادا إلى قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أن ضمان ما يعرف بـ«الحق في الأمل» وإتاحة الإفراج عن عبد الله أوجلان يشكلان شرطا أساسيا لسلام عادل وكريم. كما يشددون على ضرورة تمكين الأكاديميين والمثقفين والصحفيين والسياسيين من الوصول إلى فكره والتواصل معه، ورفع جميع أشكال العزلة المفروضة على جزيرة إمرالي، لتحويلها من رمز للإغلاق إلى بوابة للسلام.

* * * * * * * * * * * * * * * * * *

٢. يقر المؤتمر بأن الحلول السياسية، القائمة على الحوار والتفاوض، هي السبيل الأنجع لإنهاء النزاعات، ويؤكد، انسجاما مع قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، على الدور المحوري للمرأة في مفاوضات السلام وعمليات حل النزاعات.

* * * * * * * * * * * * * * * * * *

٣. يتبنى المؤتمر الرؤية التي تنتقد نموذج الدولة القومية لما يخلفه من تعميق اللامساواة وترسيخ التمييز والإضرار بالبيئة، ويدعو إلى تطوير نماذج بديلة تعزز الديمقراطية المحلية، والمشاركة المتساوية للمرأة، والتعايش السلمي بين المكونات المختلفة.

* * * * * * * * * * * * * * * * * *

٤. يشدد المشاركون على أن التحول القانوني يشكل ركيزة أساسية لنجاح أي عملية سلام، ويؤكدون حاجة تركيا إلى عقد اجتماعي ديمقراطي جديد يقوم على المواطنة المتساوية ويشمل جميع الشعوب والمعتقدات والهويات دون إقصاء، باعتباره مدخلا حاسما لإنهاء العنف.

* * * * * * * * * * * * * * * * * *

٥. يدعو المؤتمر إلى الاستفادة من تجارب السلام الدولية الناجحة، كما في جنوب أفريقيا وأيرلندا وإقليم الباسك وكتالونيا، عبر تعزيز الحكم المحلي وإقرار تشريعات تدعم دور الإدارات المحلية سياسيا واجتماعيا.

* * * * * * * * * * * * * * * * * *

٦. يثمن المؤتمر المواقف الإيجابية للبرلمان الأوروبي، ويؤكد في الوقت ذاته على ضرورة اضطلاع الاتحاد الأوروبي بدور أكثر فاعلية، بما في ذلك إمكانية القيام بدور الوسيط أو الضامن، بموافقة الأطراف المعنية.

* * * * * * * * * * * * * * * * * *

وفي سياق الانتقال إلى السلام والتحول الديمقراطي، يؤكد المشاركون أن إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، ولا سيما في قضيتي عبد الله أوجلان وكوباني، ليس خيارا سياسيا أو منة، بل ضرورة تاريخية وقانونية، وأن نظام العزلة المشدد المفروض منذ أكثر من ستة وعشرين عاما يتعارض بوضوح مع القانونين الوطني والدولي. وعليه، يدعو المؤتمر تركيا إلى الالتزام الكامل بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ويختتم المشاركون بيانهم بالتأكيد على أن هذا الإعلان يشكل خطوة تاريخية نحو سلام دائم، داعين جميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها، ومجددين التزامهم بمتابعة مسار العملية، والتمسك بالأمل في بناء مجتمع ديمقراطي تعددي وشامل.

المشاركون الدوليون في المؤتمر الدولي
للسلام والمجتمع الديمقراطي
١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥

في تقرير من 99 صفحة

حزب المساواة وديمقراطية الشعوب يطرح إطارا شاملا لحل القضية الكردية

قدم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî) تقريرا موسعا من ٩٩ صفحة إلى لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، تضمن رؤية شاملة لحل القضية الكردية، مستندا إلى خلفيات تاريخية وتحليلات سياسية واجتماعية، ومقترحا حزمة واسعة من الإصلاحات القانونية والدستورية.

السياق التاريخي والسياسي

أوضح التقرير أن البنية المركزية الصارمة للدولة التركية ساهمت في تعميق الأزمة، مشيرا إلى أن القضية الكردية لم تعد شأنا داخليا فحسب، بل تحولت إلى مسألة إقليمية ترتبط ببنية الشرق الأوسط عامة.

فشل مسار الحرب وضرورة التحول الديمقراطي

شدد التقرير على استمرار الخراب الناتج عن الحرب، مؤكدا أن التعامل الأمني وحده لم يعد مجديا، وأن القضية باتت تمس الديمقراطية والسياسة والثقافة والاقتصاد والمجتمع في تركيا.

السلام الإيجابي والحل السياسي

اعتبر الحزب أن السلام الحقيقي لا يقوم فقط على وقف إطلاق النار، بل على العدالة والمشاركة الديمقراطية والتعددية والوحدة المجتمعية، مع إعادة بناء اللغة السياسية والمؤسسات على أساس "الاتفاق والاعتراف والتعددية".

دور اوجلان في عملية السلام

أشار التقرير إلى ضرورة إشراك اوجلان باعتباره أحد الفاعلين الأساسيين في مسار الحل، عبر توفير ظروف أكثر حرية وتنظيم لقاءات مباشرة بينه وبين المؤسسات الرسمية والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين.

إصلاحات قانونية واسعة

قدم التقرير حزمة مقترحات قانونية لتحقيق حل دائم، أبرزها:

-سن "قانون الاندماج الديمقراطي".

-إجراء إصلاحات شاملة في قوانين مكافحة الإرهاب والعقوبات والإجراءات الجنائية وقانون التنفيذ.

-إلغاء نظام الوصاية وإطلاق سراح السجناء المرضى.

-تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

-رفع القيود المفروضة بموجب مراسيم حالة الطوارئ.

-ضمان حق التعليم باللغة الأم وتقديم الخدمات العامة بها.

-إنشاء لجنة برلمانية لمكافحة التمييز ووضع قانون جديد للمجتمع المدني.

عقد اجتماعي جديد وحياة مشتركة

أكد التقرير أن الحل المستدام يتطلب عقدا اجتماعيا جديدا يؤسس لمواطنة متساوية تحفظ حقوق جميع الهويات، ويعزز الثقة المتبادلة والاستقرار المجتمعي.

السلام طريقٌ للرفاه والاستقرار

أشار التقرير إلى أن تحقيق السلام سيخفض النفقات الأمنية، ويعزز التنمية في المناطق المتضررة، وينشط قطاعات الزراعة والسياحة والإنتاج، ويرفع من آمال الشباب بالمستقبل. كما سيجعل تركيا نموذجا ديمقراطيا في الشرق الأوسط.

ختام التقرير

وجه الحزب نداء إلى جميع الفاعلين السياسيين والمجتمعيين للانخراط في مسار سلام جديد، مؤكدا أن هذه العملية هي "مفتاح بناء القرن الثاني للجمهورية التركية على أساس الحرية والديمقراطية والمواطنة المتساوية، تحت سقف الجمهورية الديمقراطية".

كبير مستشاري أردوغان: حل مشكلة الكورد الداخلية "أمر منته"

أنقرة (زمان التركية) – صرح محمد أوغوم، كبير مستشاري الرئيس التركي ونائب رئيس مجلس السياسات القانونية بالرئاسة، بأن مشكلة الكورد في تركيا لم تعد مشكلة داخلية، بل أصبحت "مشكلة كورد خارجية".

وخلال كلمة ألقاها في جامعة مودانيا ببورصة تحت عنوان "عملية الانتقال إلى تركيا خالية من الإرهـاب"، قال أوغـوم: "لقد حلت تركيا مشكلة الكورد الداخلية إلى حد كبير في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، تحت إدارة الرئيس أردوغان، من خلال إصلاحات قانونية وديمقراطية كبيرة".

وأكـد أوغـوم أن الهدف الحالي من عملية "تركيا خالية من الإرهاب" لا يرتبط بـ "حل مشكلة الكورد"، بل يتعلق بإنهاء الإرهاب المنهجي وإلغاء منظمة حزب العمال الكردستاني (PKK) ورفع وصاية الإرهاب عن السياسة الديمقراطية.

وانتقد أوغوم بشدة من يحاولون ربط "هدف تركيا خالية من الإرهـاب بمشروع حل مشكلة الكورد" أو التفاوض على حقوق الهوية، واصفا هذه المحاولات بأنها "تخريب فكري" و "تلاعب مقصود" لا يرى الفرق الجوهري بين الأمرين. وأشار أوغوم

> **دولة الكورد موجودةفي تركيا وهي الجمهورية التركية**

إلى أن الفرق الرئيسي بين المبادرات السابقة (مثل الانفتاح الديمقراطي وعملية السلام) والعملية الحالية هو أن الهدف الحالي انطلق كـ "مبادرة وسياسة دولة" وليس مجرد مبادرة حكومية.

وتحدث أوغـوم عن التقدم الملموس الذي تحقق في هذا الإطار، مشيرا إلى أن عمليات إلقاء السلاح من جانب حزب العمال الكردستاني بدأت في ١١ يوليو الماضي بعد قرارهم بحل التنظيم. ولفت إلى أن هذه هي أطول فترة ينهى فيها نشاط غير قانوني ممنهج على أساس الإرهاب في تاريخ الجمهورية.

وأضاف: "لقد انخفضت تكلفة مكافحة الإرهاب بشكل كبير، وزاد الأمل في مدن الشرق والجنوب الشرقي... حتى لو ظهر إرهابي جديد مرة أخرى، فإن عـودة الوضع إلى ما كان عليه سابقا أمر مستبعد، فقد أصبح ما كسبناه جزءا من تراكمنا الذي لا رجوع عنه".

وأشار أوغوم إلى الدور التاريخي الذي لعبته اللجنة البرلمانية المشكلة لتحقيق هدف "تركيا خالية من الإرهاب"، مؤكدا أنها اكتسبت شرعية عالية لضمها جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان باستثناء حزب واحـد. وأوضـح أن اللجنة، بعد الانتهاء من أنشطة الاستماع التي شملت ١٣٤ شخصا ووفدا من ثلاثة نواب زار إمرالي، انتقلت الآن إلى مرحلة إعداد التقرير.

وتوقع أوغوم أن تنشأ "تنظيمات قانونية على فئات مختلفة" بعد التقرير، حيث سيتم التمييز بين أعضاء المنظمة الإرهابية الذين لم يرتكبوا جرائم أو ارتكبوا جرائم خفيفة أو جسيمة، وبين القادة رفيعي المستوى والأعضاء العاديين.

واختتم أوغوم حديثه بالتأكيد على أن "مشكلة الكورد الداخلية قد انتهت" من خلال الإصلاحات القانونية والديمقراطية، وأن أي مطالب لتطوير الديمقراطية هي مطالب مشتركة لكل مكونات الأمة التركية.

لكنه أكد أن تركيا تواجه الآن مشكلة "كورد خارجية" تفرضها القوى الإمبريالية المدعومة من إسرائيل، ومفادها أن "الكورد أمة منفصلة تحتاج إلى دولة خاصة بها، وربما دولة توحد الأجزاء الأربعة". ووصف هذا بأنه "مشروع إمبريالي" و "دولة كردية تابعة تخضع لسيطرة الإمبريالية".

وختم أوغوم بالقول: "دولة الكورد هي موجودة. دولة الكورد في تركيا هي الجمهورية التركية... وبمجرد الانتهاء من عملية الانتقال إلى تركيا خالية من الإرهاب، سيتم تقليص الإملاءات المتعلقة بمشكلة الكورد الخارجية وحلها إلى حد كبير".

الحركة القومية يقدم للبرلمان تقريره بشأن مبادرة حل الأزمة الكردية

أنقرة (زمان التركية) – أعد حزب الحركة القومية المشارك ضمن لجنة التضامن الوطني والأخـوة والديمقراطية، المشكلة لوضع الإطار القانوني لمبادرة حل الأزمة الكردية، تقريره إلى رئاسة البرلمان التركي، بشأن المبادرة التي من المتوقع أن تجلب السلام للبلاد، بعد فترة توترات تجاوزت ٤٠ سنة.

والتقى فتي يلدز نائب رئيس حزب الحركة القومية المعني بالشؤون القانونية، برئيس البرلمان، نعمان قورتولموش، لمناقشة التقرير المؤلف من ١٢٠ صفحة.

وخلال إجابته عن أسئلة الصحفيين قبيل اللقاء، ذكر يلدز أن الخطوات القانونية مرتبطة بتفكك تنظيم العمال الكردستاني كليا.

وأضاف يلدز أن التقرير تضمن في أغلبه تقييمات سياسية أكثر.

وكانت لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية المعنية بتسوية الأزمة الكردية قانونيا انتهت من مرحلة الاستماع للجهات المعنية وانتقلت لمرحلة إعداد التقرير.

وفـي هـذا الإطـار، قـدم حزبا الشعب الجمهوري والديمقراطية والمساواة للشعوب التقارير التي أعدوها إلى رئاسة البرلمان.

ومن المنتظر أن يتقدم حزب العدالة والتنمية الحاكم بتقرير إلى رئاسة البرلمان نهاية الأسبوع الجاري.

هذا وسيعقد البرلمان اجتماع تقيمي عقب انتهاء الأحزاب من تقاريرها.

الحزب الكوردي يتحدث عن اجتماع هام مع حزب بهجلي

موقع حزب (DEM)/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

بيان صادر عن اجتماع مجلس إدارة حزب المساواة وديمقراطية الشعوب مع مع حزب الحركة القومية التركي في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥:

اجتمع مجلس إدارتنا مع حزب الحركة القومية: ثمة حاجة إلى تنظيم قانوني، ويجب أن يكون قانونا للسلام.

وظهر أعضاء مجلس إدارة حزب الديمقراطية، بيرفين بولدان، وميثات سانجار، وأوزغور إيرول، ورئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، والوفد المرافق له، أمام الصحافة عقب الاجتماع الذي عقد في مركز البرلمان.

وأدلت بولدان بتصريح مقتضب قالت فيه: «جئنا اليوم إلى هنا لعقد اجتماع مع السيد بهجلي.

وبالنيابة عن مجلس إدارتنا، أتقدم بالشكر للسيد بهجلي وفريقه. وأود أن أؤكد بشكل خاص أننا أجرينا نقاشا مثمرا للغاية.

لقد أطلعنا السيد بهجلي ومجلس إدارته على النقاش الذي دار في إمرالي في الثاني من ديسمبر/كانون الأول، والمناقشات التي تلته. وتحدثنا عن مراحل العملية، وناقشنا أيضا الخطوات اللاحقة. لقد كنا نتجول في الموقع.

كان اجتماعا هاما وقيما للغاية، وأود أن أعرب عن ذلك.

وبناء على المرحلة التي وصلت إليها العملية، ينبغي لنا الانتقال إلى مرحلة جديدة.» لا بد من الإشارة إلى أننا ننتقل إلى المرحلة الثانية. وتتطلب هذه المرحلة أيضا إطارا قانونيا متينا، فضلا عن ضرورة وضع تشريعات قانونية. وبالطبع، ينبغي أن يكون هذا التشريع قانونا للسلام، ونؤكد على هذه النقطة تحديدا.

ومن الآن فصاعدا، سيكون للعمل الذي تقوم به كل من اللجنة والأحـزاب السياسية أهمية بالغة على هذا المستوى. لذا، نقلنا أفكارنا إلى السيد بهجلي، وأبدينا توقعاتنا بشأن القانون، وطلبنا رأيه. وقد قدم السيد بهجلي بالفعل مساهمات قيمة منذ بداية هذه العملية، ونحن على ثقة تامة بأنه سيواصل هذا العمل. ونتقدم له ولفريقه بالشكر الجزيل في هذه المناسبة.

وفي ختام البيان، قال بهجلي ردا على سؤال الصحافة: «لقد أوضحت السيدة برفين كل النقاط بوضوح تام». وأضاف: «أنا أؤيد كل جملة».

إكرم إمام أوغلو:

الفصل الثاني من تاريخ تركيا

ما الذي يقدمه استعادة الديمقراطية لمواطني البلاد والعالم؟

مجلة (فورين افيرز) الامريكية/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

مع دخول الجمهورية التركية قرنها الثاني، أصبح العالم من حولها أكثر تعقيدا وأقل تسامحا من أي وقت مضى. النظام الذي رسخ دعائم السياسة العالمية لعقود يتلاشى ليحل محله مراكز قوة جديدة، وتمتد الأزمات عبر الحدود. تتشابك التهديدات الشعبوية للديمقراطية، وتتداخل تحديات الطاقة والمناخ والهجرة والأمن بطرق تختبر قدرة الحكومات في كل مكان.

بالنسبة لتركيا، الدولة الواقعة على قارتين وبالقرب من عدة مناطق نزاع، فإن مواجهة هذا التحدي تتطلب حكمة وثباتا: استقرارا وحرية في الداخل، ورؤية واضحة في تعاملاتها الخارجية.

لكن هذا ليس ما تقدمه الحكومة التركية. فقد ضعفت المؤسسات التي جعلت من تركيا يوما ما ديمقراطية راسخة وشريكا موثوقا به. ولم يعد النظام القضائي يعمل باستقلالية وفقدت البيروقراطية كفاءتها، وانضباط الدبلوماسية.

لقد عشت شخصيا الهجوم على الديمقراطية التركية. تحاول السلطات التركية تلفيق قضية قانونية ضـدي منذ أن توليت منصب عمدة إسطنبول عام ٢٠١٩، وفي مارس/آذار الماضي، ألقت القبض علي بتهم ملفقة.

وفي الشهر الماضي، قدم المدعون لائحة اتهام من ٣٣٧٩ صفحة تسعى إلى سجني مدى الحياة مع حكم بالسجن لأكثر من ألفي عام. تستخدم هذه الادعـاءات لتصوير الإدارة المنتخبة لإسطنبول كمنظمة إجرامية، وعمدة المدينة كزعيم عصابة. يعتمدون على تحريف متعمد لأعمال البلدية العادية وشهود مجهولين. وقد منعت أوامر السرية حتى فريقي القانوني من التدقيق في الأدلة.

هذه القضية لا تتعلق بالعدالة، بل ببقاء الرئيس رجب طيب أردوغـان سياسيا. بعد أن هزمت مرشحي رئاسة بلدية إسطنبول الذين اختارهم أردوغان بنفسه عدة مرات، أصبحت الآن مرشح حزبي لمنافسته في الانتخابات الرئاسية المقبلة، والتي يجب أن تجرى في موعد أقصاه عام ٢٠٢٨. تتمثل التحديات القانونية التي أواجهها في محاولة الحكومة خنق المعارضة وتشكيل مشهد سياسي لا يواجه فيه أردوغان أي منافسة، لا الآن ولا في السنوات القادمة.

ومع ذلك، لا يزال الشعب التركي يؤمن بإمكانية وجود حكومة كفؤة ونزيهة وتمثيلية، كما تجلى ذلك بوضوح في المظاهرات السلمية التي شهدتها ساحات المدن منذ اعتقالي في مارس/آذار. وبفضل شجاعتهم، لم يسد الطريق بعد للعودة إلى الحكم الديمقراطي، وصنع السياسات الكفؤة، والانخراط الخارجي المتواصل.

لقد حدت أخطاء السياسة الخارجية من خيارات تركيا، وأجبرتها على التفاعل مع الأحداث المحيطة بها بدلا من

> **السياسة الداخلية والديمقراطية أساس القوة التركية**

إحـداث تغيير إيجابي. إن تركيا الديمقراطية، الصامدة، والواثقة من نفسها، لن تتمتع فقط بقدرة أكبر على الوساطة والتنسيق والقيادة في هـذه المرحلة الحرجة مـن الاضـطـرابـات الجيوسياسية، بل ستكون أيضا قوة بناءة ومستقرة في عالم بأمس الحاجة إليها.

السياسة الخارجية تبدأ من الداخل

كثيرا ما يتحدث المسؤولون الأتراك عن «الاستقلال الاستراتيجي»، وعن ضمان قدرة البلاد على صياغة سياسة خارجية مستقلة. لكن الاستقلال الحقيقي يتطلب قوة، قوة تنبع من الشرعية الداخلية، التي بدورها ترتكز على الديمقراطية وسيادة القانون. لا يمكن لدولة تكمم أفواه مواطنيها أن تتحدث بثقة أمام العالم.

ولا يمكن لمجتمع منقسم أن يظهر استقراره في الخارج. يجب أن تكون تركيا موحدة داخليا لتتمكن من الصمود أمام الضغوط الخارجية، والتكيف مع التغيير، والحفاظ على بوصلتها الأخلاقية.

بدلا من الاكتفاء بالتصريحات الرنانة حول الاستقلال الذاتي، ينبغي لتركيا أن تسعى جاهدة لتحقيق مرونة استراتيجية: ضمان أن تكون البلاد قوية بما يكفي لاتخاذ قرارات سياستها الخارجية بحرية.

تتطلب هذه المرونة ديمقراطية راسخة في مؤسسات عادلة وفعالة، تمكن الحكومة من تصحيح مسارها ومواجهة التحديات. كما تتطلب سياسات اقتصادية كفؤة لتشجيع الاستثمار والابتكار، وضمان امتلاك البلاد موارد كافية لدعم طموحاتها الأوسع.

وتتطلب أيضا الاستثمار في رأس المال البشري والقدرات التكنولوجية لإعداد المواطنين الأتراك للمشاركة

الكاملة في الاقتصاد العالمي. مع ذلك، ورغم المزايا الكامنة في تركيا، فإن أيا من هذه الركائز الأساسية للمرونة، في ظل الحكومة الحالية، ليس بالقوة التي يمكن أن يكون عليها.

في العقدين الماضيين، تدهورت الحوكمة في تركيا على حساب البلاد نفسها. إن وجود محاكم مستقلة، وحماية الحقوق، وإدارة عامة تتسم بالشفافية والاتساق، حيث تتخذ القرارات الرئيسية وفقا لقواعد محددة بدلا من الاعتماد على التقدير الشخصي، يعزز الثقة في قيادة الدولة ويهيئ بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في تركيا، فقد أدت الأحكام التعسفية، والملاحقات القضائية ذات الدوافع السياسية، والتغييرات التنظيمية المفاجئة إلى نتائج عكسية، ما دفع العديد من المستثمرين الأجانب إلى مغادرة البلاد، وأضعف نفوذها الاقتصادي العالمي.

ويتطلب استعادة مصداقية تركيا إصلاحا قضائيا، وعودة هيئات تنظيمية مستقلة وكفؤة، ورقابة برلمانية فعالة على قرارات السياسة الخارجية والأمن والاقتصاد. ويجب أن تتم التعيينات وفقا لإجراءات واضحة قائمة على الجدارة، لا على أساس شبكات الولاء غير الرسمية.

كما يحتاج القضاء، والبنك المركزي، وهيئة المحاسبة الحكومية الرئيسية، وهيئة الانتخابات، والهيئات التنظيمية المعنية بالمنافسة، والقطاع المصرفي، والطاقة، والمشتريات، إلى حماية من الضغوط الحزبية.

يعد تحسين إدارة الاقتصاد أمرا بالغ الأهمية. فعلى مدى سنوات، اتخذت القرارات الرئيسية المتعلقة بأسعار الفائدة والائتمان والميزانية مع وضع الانتخابات المقبلة في الاعتبار بشكل أساسي. وقد تعرض البنك المركزي لضغوط لخفض أسعار الفائدة رغم التضخم المرتفع، وذلك للحفاظ على ازدهار الائتمان الرخيص، واستخدام احتياطياته لكبح جماح سعر الصرف.

> **المرونة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي لتعزيز الاستقرار**

وقد أدى الإنفاق الحكومي قبل الانتخابات على زيادات أجور القطاع العام، وبرامج التقاعد المبكر، والدعم الحكومي الواسع النطاق، إلى زيادة الاستهلاك دون بناء قدرة إنتاجية.

وقد غذى هذا الوضع تضخما حادا وهروبا لرؤوس الأموال، حيث فقد المستثمرون ثقتهم في استقرار السياسة الاقتصادية ومنطقها.

وفي الوقت نفسه، سهل توزيع القروض الحكومية نمو شبكات المحسوبية السياسية. وقد استفاد المواطنون الأتراك بشكل غير متساو، وفقد الكثير ممن رأوا مدخراتهم تتلاشى ثقتهم في النظام السياسي والاقتصادي.

يهدف حزبي، حزب الشعب الجمهوري، إلى عكس هذا التدهور. يجب على تركيا استعادة حوكمة اقتصادية مستقرة، وحماية استقلالية البنك المركزي، ومكافأة الإبداع بدلا من السعي وراء الريع. يجب أن يكون النمو مستداما وعادلا، مدفوعا بالاستثمار في الصناعات الخضراء والابتكار الرقمي وتوفير وظائف عالية الجودة.

ينبغي لسياسة تكنولوجية سيادية أن تحمي خصوصية البيانات والبنية التحتية الحيوية والمصالح الوطنية الأخرى، لا سيما في مجالات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وأنظمة الطاقة. على تركيا أن تتخذ خطوات استشرافية، وأن توجه اهتمامها الآن إلى تنويع مصادر الطاقة والتكيف مع تغير المناخ والإدارة الفعالة للمياه، وأن تستثمر في التعليم والمهارات اللازمة لدعم التحول الأخضر والرقمي.

سيساعد الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستثمارات الذكية تركيا على اتخاذ قراراتها من موقع قوة. اليوم، تعاني

تركيا من تبعية معقدة للتمويل الغربي والطاقة الروسية وسلاسل التوريد الصينية.

وبسبب هذه التبعية، اضطرت تركيا أحيانا إلى قبول قروض باهظة الثمن، وصفقات طاقة طويلة الأجل غير مرنة، وترتيبات استثمارية مبهمة كانت سترفضها لو استطاعت.

يعد تعزيز التكامل مع أوروبا، ولا سيما من خلال اتحاد جمركي محدث، عنصرا أساسيا في انتشال تركيا من هذه التبعية. تأسس الاتحاد الجمركي الحالي بين تركيا والاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥، ويقتصر نطاقه على تجارة السلع.

يجب أن يشمل الاتفاق الجديد قطاعات الخدمات والمشتريات العامة والزراعة والتجارة الرقمية، وأن يواءم تركيا مع معايير الاتحاد الأوروبي في إدارة البيانات والاستدامة. من شأن ذلك أن يضاعف حجم التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبي خلال العقد المقبل، ويمنح تركيا نفوذا أكبر لدى جميع شركائها الأجانب. وبذلك، تستطيع تركيا الخروج من دوامة إبرام اتفاقيات مؤقتة بدافع الضرورة، وأن تتبوأ مكانة مركز اقتصادي عالمي، تربطها علاقات واسعة مع العديد من الدول دون أن تعتمد على أي منها.

شريك موثوق

على مدى العقد الماضي، اتسمت قرارات السياسة الخارجية التركية بالتقلب وردود الفعل، وتزايدت فيها النزعة الشخصية والأهم من ذلك، أنها خدمت ترسيخ السلطة في الداخل، مما أدى إلى تباعد المصالح الوطنية عن المصالح السياسية للقيادة الحالية.

وقد قوضت تحركات غير حكيمة مصداقية تركيا لدى حلفائها، بما في ذلك شراء منظومة صواريخ إس-٤٠٠ الروسية عام ٢٠١٩، واستغلال ترشيح فنلندا والسويد لعضوية حلف الناتو عام ٢٠٢٢ كفرصة لفرض مطالب. شهدت السياسة الدبلوماسية تحولات مفاجئة تجاه مصر والسعودية والإمارات، مما أدى إلى نفور هذه الدول طوال العقد الماضي، ثم تراجعت عن هذا المسار وسعت إلى التقارب في العقد الذي تلاه؛ كما شهدت تخليا تدريجيا عن الإصلاحات القضائية والتنظيمية المرتبطة بعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أدى تهميش كبار الدبلوماسيين المحترفين الذين تولوا ملفات حلف الناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لعقود إلى حرمان السلك الدبلوماسي من الخبرة المؤسسية والتوجيه الثابت.

> **شريك موثوق: إعادة بناء مصداقية تركيا على الساحة الدولية**

أدى هذا النهج الارتجالي إلى عزل تركيا عن شركائها في الاتحاد الأوروبي، وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة، وإثارة الشكوك في حلف الناتو حول مصداقية تركيا على المدى الطويل.

كما قلص هامش المناورة المتاح لتركيا. وأصبح التفاوض على تغييرات السياسات أكثر صعوبة، وتراجع نفوذ البلاد في المحافل متعددة الأطراف، وأصر الشركاء الأجانب على شروط أو رقابة أكثر صرامة قبل الموافقة على التعاون.

إن الهوية المزدوجة لتركيا – المتجذرة في المؤسسات الغربية والمتناغمة مع تطلعات الجنوب العالمي – تضعها في موقع فريد لقيادة الإصلاح في الحوكمة العالمية.

ففي عالم متشرذم، تستطيع تركيا توحيد الشركاء في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي والخليج وأفريقيا وآسيا للدفع نحو إصلاحات في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ويمكنها الدعوة إلى قواعد جديدة تجعل التجارة

والضرائب أكثر عدلا، وتضمن توزيع فوائد الاقتصاد العالمي بشكل أكثر إنصافا. كما يمكنها المساهمة في صياغة المعايير العالمية بشأن حماية البيانات، والمساءلة الخوارزمية، والاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي.

لنأخذ الهجرة مثالا

في ظل استمرار حالة الجمود بين القوى العظمى في العالم، يمكن للقوى المتوسطة اغتنام الفرصة لدفع أجندات إصلاحية. لنأخذ الهجرة مثالا. تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن تركيا تستضيف ما يقارب أربعة ملايين لاجئ، وهو أعلى رقم في العالم. لسنوات، ركزت السياسة على الاحتواء، أي إبقاء اللاجئين داخل تركيا مقابل الدعم المالي من أوروبا.

وقد خفف هذا من الضغوط المتعلقة بالهجرة على دول الاتحاد الأوروبي، لكنه ترك تركيا تواجه تحديا اجتماعيا واقتصاديا طويل الأمد بمفردها إلى حد كبير. يجب على الدول أن تتقاسم هذه المسؤولية، لا أن تتخلى عنها كما فعلت أوروبا. ينبغي أن تتضمن سياسة الهجرة الأكثر تعاونا تقاسما حقيقيا للأعباء مع الاتحاد الأوروبي من خلال حصص إعادة التوطين، ودعم مالي متوقع وعادل، وجهود مشتركة لمساعدة اللاجئين على الحصول على التعليم والعمل.

لا يمكن لتركيا الديمقراطية أن تدفع باتجاه هذا النوع من التعاون في مجال الهجرة مع أوروبا فحسب، بل يمكنها أيضا الترويج لهذا النموذج في أماكن أخرى، مستفيدة من تجربتها الفريدة.

في مجال سياسات التكنولوجيا الرقمية، تستطيع تركيا أيضا الانتقال من مستهلك سلبي إلى صانع معايير.

> **الهجرة والتكنولوجيا والمناخ: فرص القيادة الإقليمية**

فتوضيح سياساتها الداخلية من شأنه أن يجعلها شريكا أكثر فاعلية للآخرين. بإمكانها التواصل المباشر مع حلفائها الرئيسيين والمشاركة بشكل أكبر في مبادرات الذكاء الاصطناعي والبيانات مع الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة العشرين. إن القوة الرقمية الحقيقية تتطلب إصلاحات داخلية أيضا. فالرقابة الشفافة وقواعد الخصوصية الواضحة التي تطبقها جهات تنظيمية مستقلة كفيلة بجعل تركيا قاعدة موثوقة لخدمات الحوسبة السحابية والاستثمار التكنولوجي الإقليمي.

وبالمثل، فإن دمج أهداف المناخ في علاقات تركيا التجارية، واستراتيجيتها في مجال الطاقة، ومعاييرها الصناعية، من شأنه أن يجعلها مركزا إقليميا لتمويل التكيف والبنية التحتية النظيفة.

بإمكان البنوك التركية العامة وبنوك التنمية، بالشراكة مع جهات إقراض أوروبية ومتعددة الأطراف، المساهمة في تمويل حماية السواحل، والزراعة المستدامة، والبنية التحتية الحضرية في الدول المجاورة، وبالتالي ترسيخ مكانة إسطنبول – العاصمة الاقتصادية لتركيا – كمركز إقليمي للتمويل الأخضر.

إصلاح العلاقات الخارجية:

يبرز درس رئيسي في جميع علاقات تركيا الخارجية. عندما تصرفت تركيا وفقا لأيديولوجيتها، فقدت نفوذها: فعلى سبيل المثال، أدى ربط سياستها في الشرق الأوسط بدعم جماعة الإخوان المسلمين إلى نتائج عكسية عندما شنت الحكومات الإقليمية حملة قمع ضد الجماعة بعد الربيع العربي. أما عندما تصرفت بعقلانية ومن خلال

المؤسسات، فقد اكتسبت نفوذا، كما في وساطة أنقرة في اتفاقية الحبوب التي رعتها الأمم المتحدة عـام ٢٠٢٢ بين روسيا وأوكرانيا، وإدارتها اللاحقة لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلـك عمليات تفتيش السفن وتنسيق ممر عبور آمن في البحر الأسود.

لذا، يعد استعادة التماسك والمهنية في إدارة علاقات البلاد أمرا بالغ الأهمية، وكذلك إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية طويلة الأمد على المصالح الأيديولوجية قصيرة الأجل.

ويتضمن جزء من هذه المراجعة إدراك أن التحالف عبر الأطلسي يمثل الركيزة الأساسية للردع التركي والاستجابة للأزمات.

وهذا يعني بذل الجهود اللازمة لتدارك الأضرار الناجمة عن شراء تركيا واختبارها لمنظومة إس-٤٠٠ الروسية. كان الهدف من هذه الخطوة إظهار استقلال تركيا الاستراتيجي، إلا أنها أدت إلى فرض عقوبات أمريكية، واستبعاد تركيا من برنامج مقاتلة إف-٣٥ الهجومية المشتركة، وفقدان القدرة على العمل المشترك مع القوات الجوية الرئيسية لحلف الناتو. ولا تزال منظومة إس-٤٠٠ تسبب توترات داخل الحلف.

ويتعين على تركيا الآن العمل مع حلفائها في الناتو لإيجاد حل طويل الأمد. وعلى نطاق أوسع، يجب على تركيا إعادة بناء الثقة داخل الناتو من خلال كونها حليفا شفافا وبناء، وفاعلا في التخطيط المشترك وتطوير القدرات.

مع الولايات المتحدة، توهمت الحكومة التركية أن التوترات المتكررة قد انتهت الآن بعد عودة الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. إلا أن العلاقة الشخصية بين ترامب وأردوغان غير متكافئة، ولا تضمن تعاونا مستداما. ولترسيخ هذه العلاقة، ينبغي لتركيا السعي إلى حوارات استراتيجية منتظمة وتعزيز قنوات التعاون على مستوى الخبراء مع الـولايـات المتحدة في مجالات تحديث الدفاع، والتقنيات المتقدمة، ومكافحة الإرهاب، وأمن الطاقة.

> **جمهورية تليق بشعبها: التجدد والدور المستقبلي لتركيا**

من شأن علاقة أكثر مؤسسية أن تساعد في حماية المصالح التركية والأمريكية، ومعالجة مواطن القلق، ومنح أي إدارة في واشنطن، بما فيها إدارة ترامب، شريكا أكثر موثوقية في تركيا.

في حين لا تزال القوى العظمى في حالة جمود، يمكن للقوى المتوسطة أن تدفع بأجندات إصلاحية.

أما مع أوروبا، فيجب على تركيا إعادة ترسيخ مكانتها ليس فقط في الهياكل الأمنية للقارة، بل أيضا في أطرها القانونية والاقتصادية. يجب على تركيا إعطاء الأولوية لاتحاد جمركي محدَث، وإجراءات تأشيرات أبسط وأكثر شفافية للمواطنين الأتراك، والمشاركة الفعالة في الأجندات الرقمية والبيئية الأوروبية، والعودة إلى اتفاقية إسطنبول، وهي أكبر اتفاقية أوروبية شاملة لمكافحة العنف الأسري، والتي انسحبت منها تركيا عام ٢٠٢١.

كما يجب عليها الانخراط بشكل بناء مع الاتحاد الأوروبي لحل القضايا العالقة في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، بما في ذلك التوصل إلى حل عادل وقابل للتطبيق في قبرص، حيث جمدت الإجراءات الأحادية من جانب كل من الإدارتين القبرصية اليونانية والتركية السابقة، والخطاب المتشدد من الجانب اليوناني، المفاوضات. وأخيرا، يجب على تركيا استئناف عملية التوافق مع القانون الأوروبي.

وينبغي لهيئة برلمانية مراقبة الامتثال لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي قبلت تركيا اختصاصها.

كما يجب على هذه الهيئة الإشراف على التشريعات التي من شأنها جعل القوانين التركية متوافقة مع قوانين

ومعايير الاتحاد الأوروبي، وتلبية المعايير المطلوبة فـي عملية الانضمام إلـى الاتـحـاد الأوروبـــي. هـذه الخطوات ليست تنازلات لأوروبـا، بل هي استثمارات في ديمقراطية تركيا وتحديثها.

> **يجب أن تكون تركيا موحدة داخليا لتصمد أمام ضغوط الخارج**

سيظل من الضروري لتركيا الانخراط مع روسيا والصين، ولكن ينبغي أن تتم هذه العلاقات عبر قنوات شفافة ومؤسسية.

وقد أدى النهج الحالي، الذي يعتمد على المفاوضات بين القادة والاتفاقات غير الرسمية، إلى التزامات مبهمة، وجعل العلاقات عرضة للأزمات، وجعل تركيا عرضة للضغوط.

تحتاج تركيا إلى التعاون مع موسكو في بكين عندما تتداخل المصالح بشكل حقيقي، كما هو الحال في نقل الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والسياحة، وتوسيع الممرات التجارية عبر أوراسيا، فضلا عن إدارة الأزمات الإقليمية.

لكن في مسائل مثل التحالف عبر الأطلسي، وحقوق الإنسان، ومعايير المراقبة الرقمية، تختلف مصالح تركيا عن مصالح روسيا والصين. ويمكن أن يساعد الفصل الواضح بين المصالح تركيا على تجنب الوقوع في اتفاقيات شاملة تتطلب تنازلات في مجال مقابل التعاون في مجال آخر.

في الشرق الأوسط وشرق المتوسط والقوقاز، لجأت تركيا مرارا وتكرارا إلى المواجهة أو إلى مجرد استعراضات جوفاء، كتعليق الاتصالات الدبلوماسية، وإصدار بيانات عامة حادة اللهجة، والإعلان عن مبادرات جديدة دون تنفيذها.

إن السبيل الوحيد لتعزيز نفوذ تركيا هو الحوار المستمر وبناء الثقة. ومن الأهمية بمكان التمسك بمواقف تتوافق مع القانون الدولي للاضطلاع بدور بناء في هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، يعد التطبيع الكامل للعلاقات مع أرمينيا وفتح الحدود التركية الأرمينية خطوة هامة في هذا الاتجاه.

وتتاح لتركيا فرصة أخـرى واضحة لتقديم نموذج أفضل من خلال الدفاع عن حق جميع الفلسطينيين في حياة كريمة وآمنة، واستخدام الدبلوماسية الثنائية والمبادرات في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي للدفع نحو إيصال المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار غزة، وإنشاء مؤسسات فلسطينية خاضعة للمساءلة، وحل الدولتين بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة. وهذا يعد سياسة رشيدة وواجبا أخلاقيا.

جمهورية جديرة بشعبها

لا أستهين بالتحديات التي تواجه تركيا، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، لكني أرفض الاستسلام للقدر. تركيا صامدة. ويتجلى هذا الصمود يوميا في احتجاجات الشباب السلمية للمطالبة بالفرص، وفي كل مرة يثق فيها المواطنون بالانتخابات بدلا من السلطة.

يمكن أن يكون الفصل القادم من تاريخ البلاد فصلا من التجديد. فإذا استطاعت تركيا استعادة ديمقراطيتها وإعادة الكفاءة والاتساق إلى سياستها الخارجية، فبإمكانها أن تصبح مجددا ما تؤهلها له جغرافيتها وتاريخها: قوة أوروبية ذات نفوذ عالمي، وعضوا لا غنى عنه في التحالف عبر الأطلسي، ومركزا تجاريا وطاقيا ودبلوماسيا يربط حلفاءها الغربيين بشركائها في جميع أنحاء الجنوب العالمي.

هكذا تصبح تركيا قوة استقرار في عالم منقسم. وهكذا تكرم تركيا مواطنيها، بضمان أن المصداقية التي تكتسبها في الخارج تستند إلى العدالة التي تطبق في الداخل.

*رئيس بلدية اسطنبول المسجون حاليا

مظلوم عبدي: هناك تغيّرات كثيرة، والدمج سيغير الكثير

من يريد الحرب ويستخدم خطاب الكراهية سيفشل

أكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، أن هدف الثورة السورية كان تحقيق الحرية، وإسقاط النظام كان المرحلة الأولى منه، لافتاً أن بنود اتفاق ١٠ آذار تاريخية، وستكون أساساً لسوريا قوية، مؤكداً إصرارهم على المضي بالاتفاق رغم خطاب الكراهية.

وخلال الاحتفالية التي ينظمها مجلس سوريا

الديمقراطية (مسد) بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس المجلس وأولـى ذكـرى لسقوط النظام البعثي، والمقامة في مدينة الحسكة بمقاطعة الجزيرة، ألقى القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، كلمة وأكد على اصرارهم على المضي في اتفاق ١٠ آذار رغم خطاب الكراهية، وقال: «إن من يريد الحرب ويستخدم خطاب الكراهية سيفشل».

وأعتبر عبدي سقوط النظام البعثي، بداية لمشروع سوريا الجديدة، مشيراً أن سقوط نظام الأسد جاء كنتيجة لنضال السوريين بجميع مكوناتهم لعشرات السنوات وإصرارهم على ذلك.

وأضـــاف: «لـكـن سقوط الأسد هو المرحلة الأولى للثورة، وسعادة السوريين تكمن بأن تتحقق مطالبهم، فالسوريون كان هدفهم من إسقاط النظام هو بناء نظام جديد قائم على الحرية، وللوصول إلى أهداف الثورة يتوجب الوصول إلى النظام الجديد القائم على الحرية».

ولفت مظلوم عبدي إلى أن نظام البعث كان نظاماً استبدادياً وقائماً على اللون الواحد، وفي مواجهته يجب أن يكون السوريون هم من يحكمون سوريا بمكوناتهم، وأن يكونوا هم من يبنون سوريا.

وأوضح عبدي أن المجتمع الدولي سعيد بسقوط البعث وأعطى فرصة لسوريا لتأخذ مكانها الجديد في المجتمع الدولي والشرق الأوسط، والجميع يحاول من أجل أن تخطو سوريا خطواتها، وقال: «نعلم بأن من سيضع سوريا في مكانتها هي الجبهة الداخلية للسوريين».

وأضاف: «العام الماضي في هذه الأوقات، ومن أجل أن نصل إلى سوريا الجديدة بالتفاهمات، دخلنا معها (الحكومة الانتقالية) في علاقات من أجل إيقاف الحرب وأن يكون هناك استقرار يمكننا بناء سوريا الجديدة عليها، ونتيجةً لذلك وبمساعدة أصدقائنا كان هناك لقاءات، وهناك وُقّع اتفاق ١٠ آذار، ونعمل وفق الاتفاق منذ مدة».

وأكد مظلوم عبدي أن «اتفاق ١٠ آذار هو أساس لسوريا الجديدة، فبنود الاتفاق هي بنود تاريخية وستكون أساساً لقوة سوريا، المجتمع الدولي والإقليمي يدعمون هذا الاتفاق، ونحن كقوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية ملتزمون أكثر من الجميع، كوننا نعلم بأنه أساس لسوريا الجديدة».

> **نامل ان نقدم البشرى للسوريين قبل الدخول إلى العام الجديد**

ولفت عبدي إلى أن «هناك تحديات، فسـوريـا خـارجـة من الحرب وهناك مخاوف مـن حـــروب جـديـدة، والتحديات مستمرة، وهناك خطاب الكراهية، وهناك من يريد عدم الوصول إلى الحل والوقوف في وجه هذا الاتفاق وإفشاله، ولكننا مصرّون على المضي قدماً بالاتفاق بالتعاون مع رفاقنا من التحالف الدولي والشعب الكردي في الأجزاء الأخرى وشعوب المنطقة بمكوناتها. المرحلة تمر بصعوبة ولكننا سائرون بها، وهناك استفسارات كثيرة، وهناك من يقول بأنه حل رأس السنة، ولكن أقول إننا لم نقل بأنها ستنتهي في أواخر العام، إنما قلنا سنسعى لإنهائها، ولكن المهم أن نمضي بها، وأن يكون هناك تقدم في المفاوضات لنستمر».

وأضاف: «المرحلة ليست مرحلة عادية إنما حساسة

ونحن نمضي بها، وهناك تقدم، والدول الجارة أيضاً معنية بهذه الاتفاقات، فالدول الجارة ليست ضدنا كما السابق، فوجود قوات سوريا الديمقراطية ليس حجة للحروب. نحن جاهزون للحل وفق اتفاق ١٠ آذار، ونريد من الكل أن يساند المرحلة. اتفقنا ضمن إطار عام كقوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي، ووفودنا تناقش التفاصيل».

وعبّر عبدي عن أمله بأن يقدموا البُشرى للسوريين قبل الدخول إلى العام الجديد بأن يكون هناك اتفاق في المجال العسكري في سوريا. لافتاً أن «هناك خطوات أخرى سياسية وإدارية تخص الكرد أيضاً، ولكن هذا يتطلب الوقت».

وتابع عبدي: «في المجال الإداري، والذي يخص مكونات المنطقة، منها الرقة ودير الزور والحسكة، نريد أن يكون مستقبل هذه المنطقة بيد أبنائها، ونعمل وفق هذا الإطار دون أن يديرها أحد من الخارج، فمن حق أبناء المنطقة إدارة المنطقة بأنفسهم بعد التضحيات التي قدموها. ولذلك المرحلة التي أمامنا، وللتقدم في حل مع دمشق، يتوجب أن نعمل نحن في شمال وشرق سوريا مع بعضنا، وأن يكون ردنا واضحاً، وأن تكون مطالب شعوبنا واضحة».

فشل خطاب الكراهية

على الصعيد الكردي، قال عبدي: «هناك أحزاب كردية وهي أحزاب قومية، وتعمل منذ وقت طويل للوصول إلى حقها، وفي اتفاق ١٠ آذار كان واضحاً بأن الدستور سيُعدّل، وسيكون للكرد ومكونات سوريا حقهم في الدستور الجديد، حتى المطالب الدينية وليست القومية فقط، ويتوجب أن تكون حقوقهم ضمن الدستور، وكانت مادة أساسية ضمن اتفاق ١٠ آذار». مشيراً أنهم في مرحلة مفاوضات مع دمشق وهناك تقدم في الجانب العسكري منها.

وتطرق القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، إلى خطاب الكراهية وقال: «من يريد الحرب ويستخدم خطاب الكراهية سيفشلون في المستقبل، فالسوريون يريدون الحل لسوريا وليس الحروب، وستكون محاولاتهم فارغة الفحوى».

وأضاف: «بالمجمل نقول إن هناك تغيّرات كثيرة، والدمج سيغير الكثير، بدايةً من الإدارة الذاتية والأحزاب السياسية، وهي فرصة لمكونات شمال وشرق سوريا أن يكون لها مرجعية قوية للمضي قدماً في المرحلة الجديدة وتجاوز السلبيات، وستكون بداية جديدة لبناء شمال وشرق سوريا، وستكون مثالاً لجميع المحافظات السورية».

> **هدف الثورة السورية هو الحرية وإسقاط النظام كان المرحلة الأولى**

واختتم القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية حديثه بالقول: «عشر سنوات من عمل مجلس سوريا الديمقراطية جاءت في وقت كانت فيه الطائفية والحروب العنصرية كبيرة مع امتداد الإرهاب، ولم يكن هناك عقول مشتركة. جاء «مسد» بسياسة وخطاب جديد، ولعب دوراً ليكون هناك استقرار في المنطقة وسوريا بأجمعها، وفي هذه المرحلة ونتيجة تجارب عشر سنوات ندخل مرحلة جديدة، وسيلعب مسد دوره الجديد في بناء سوريا المستقبل وبناءها».

مسد يحتفي بذكرى تأسيسه ويجدد عهده لسوريا ديمقراطية لا مركزية

بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس مجلس سوريا الديمقراطية "مسد"، وأولى ذكرى لسقوط النظام البعثي، نظم المجلس احتفالية سياسية جماهيرية في صالة شتو بمدينة الحسكة في مقاطعة الجزيرة، تكريماً لمسار النضال المشترك من أجل الحرية وبناء سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية.

وشهدت الاحتفالية مشاركة واسعة لممثلين عن الأحزاب السياسية، والتنظيمات النسائية، والقوى المجتمعية الفاعلة، إلى جانب ممثلي الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، وقوات سوريا الديمقراطية، وشيوخ عشائر عربية وكردية.

مشروع ديمقراطي قائم على التنوع والعدالة الاجتماعية

وافتتحت الاحتفالية بكلمة ترحيبية ألقتها الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية في مقاطعة الجزيرة، فيفيان بحو أوسي، قالت فيها إن هذه المناسبة لا يمكن اختزالها بذكرى زمنية، بل تُقاس بحجم التضحيات التي قدّمتها الشعوب وبالطريق الذي شقّته بدمائها وإصرارها.

وأكدت أن عشر سنوات من عمر مجلس سوريا الديمقراطية لم تكن مجرد تجربة سياسية، بل مساراً لإعادة الاعتبار للإنسان، ومحاولة لكتابة صفحة جديدة في تاريخ البلاد، لا تُكتب بالقوة والسلاح وحدهما، بل بإرادة الشعب وكلمته الحرة.

وأشارت إلى أن سقوط النظام البائد في ذكراه الأولى أثبت أن من ظنّ نفسه مالكاً للبلاد فشل في كسر إرادة الناس، لأن التاريخ لا يرحم.

وأضافت أن "مسد" خاض خلال هذه السنوات اختباراً حقيقياً لبناء نموذج جديد في منطقة أنهكتها الحروب، ورغم الضغوط والتحديات، بقي متمسكاً بمشروع ديمقراطي قائم على التنوع والعدالة الاجتماعية، يضع المرأة في الصفوف الأولى، ويمنح الشباب دوراً شريكاً، ويكفل للمكونات إدارة شؤونها.

وشددت على أن المجلس لم يدافع يوماً عن سلطة، بل عن الإنسان وكرامته وحقه في الحرية، مؤكدة أن المسؤولية اليوم أكبر من أي وقت مضى، وتتطلب حماية ما تحقق بدماء الشهداء، وتعميق أسس الإدارة الذاتية بوصفها حلاً وطنياً لسوريا، ومشروعاً مفتوحاً لكل من يؤمن بسوريا ديمقراطية لا مركزية تضمن كرامة جميع أبنائها.

اللامركزية شرط للاستقرار والإدارة الذاتية تمثل مشروعاً وطنياً لسوريا كلها

تلا ذلك، كلمة للرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، ليلى قره مان، قالت فيها إن سوريا تمرّ اليوم بلحظة مفصلية تحتاج إلى رؤية صادقة تعيد للسوريين حقهم في العيش بكرامة وعلى قدم المساواة، مؤكدة أن تضحيات الشابات والشباب الذين سطروا ملاحم البطولة تشكّل مصدر قوة ودافعاً للاستمرار.

وأوضحت أن إحياء الذكرى العاشرة لتأسيس مجلس سوريا الديمقراطية، بالتزامن مع الذكرى الأولى لسقوط النظام البائد، لا يهدف إلى استذكار الماضي فقط، بل إلى تجديد روح الشراكة الوطنية وترسيخ القيم الديمقراطية بوصفها خيار المستقبل.

وأكدت أن تأسيس "مسد" جاء في مرحلة شديدة التعقيد من تاريخ سوريا، اتسمت بالحروب والتفكك وصعود التنظيمات الإرهابية، وكان استجابة وطنية لإنقاذ البلاد ووقف نزيف الدم وفتح أفق لحل سياسي شامل.

وأضافت أن المجلس حمل منذ انطلاقه مشروع سوريا الديمقراطية التعددية اللامركزية، لا كشعار، بل كممارسة سياسية، مشيرة إلى أن وحدة السوريين كانت ولا تزال الأساس لبناء سوريا المستقبل. وذكرت أن اللامركزية شرط للاستقرار، وأن الإدارة الذاتية تمثل مشروعاً وطنياً لسوريا كلها.

وفي ختام كلمتها، شددت ليلى قره مان على أن المرحلة الانتقالية الراهنة تضع البلاد أمام خيارين: إما بناء دولة عادلة، أو الانزلاق نحو الفوضى، مؤكدة أن مسؤولية القوى الوطنية اليوم هي تحويل هذه المرحلة إلى نقطة انطلاق نحو سوريا حرة ديمقراطية لا مركزية، تصون حقوق جميع السوريين والمهجرين.

دعوة السوريين إلى توحيد خطابهم الوطني

ومن جانبه، قال الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، حسين عثمان في كلمة ألقاها: "يسعدنا أن نتوجّه بأحرّ التهاني إلى مجلس سوريا الديمقراطية، وإلى جميع القوى والتنظيمات السياسية المنضوية تحت سقفه، وكذلك إلى عموم شعبنا السوري، بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس "مسد"، التي تتزامن مع سقوط نظام البعث، في لحظة تاريخية شكّلت بداية مرحلة جديدة في تاريخ وطننا، عنوانها السعي نحو الحرية والديمقراطية وبناء الدولة على أسس عادلة".

وأضاف: " لقد تأسس مجلس سوريا الديمقراطية في مرحلة كانت فيها الحرب تمزّق الجغرافيا السورية، وفي ظل غياب أي إطار وطني جامع يعبّر عن تطلعات السوريين. ومن رحم تلك الظروف الصعبة، انبثق "مسد" حاملاً رؤية سياسية جديدة، ومشكّلاً مظلة وطنية جامعة للإدارة الذاتية الديمقراطية، واحتضن في صفوفه قوى سورية متعددة من مختلف المكونات، واضعاً هدفه الأساس صياغة سوريا جديدة تقوم على الشراكة واللامركزية، وتضع حدّاً لحقبة طويلة من الاستبداد والتهميش التي خيّمت على البلاد".

وتابع: "اليوم، نقف أمام مرحلة شديدة الحساسية تتطلّب تضافر جهود جميع الوطنيين من أجل بناء سياسي واجتماعي ومؤسساتي متين. وفي هذا السياق، قدّم مجلس سوريا الديمقراطية، ولا يزال، مشاريع وطنية ديمقراطية ترتكز على مبادئ اللامركزية، والعدالة، والمساواة، وتعزيز المشاركة الشعبية".

ودعا عثمان "جميع السوريين إلى توحيد خطابهم الوطني، فالمسؤولية مشتركة، واللحظة الراهنة تتطلّب التقارب لا التباعد، والتطلّع إلى المستقبل، لا العودة إلى الوراء".

ويُذكر أن مجلس سوريا الديمقراطية تأسس في العاشر من كانون الأول عام ٢٠١٥، خلال مؤتمر عقد في مدينة ديرك أقصى شمال وشرق سوريا.

عقد على تأسيس قوّات سوريا الديمقراطية

في الذكرى العاشرة لتأسيس قواتنا، قوات سوريا الديمقراطية، تتوجه القيادة العامة بأسمى آيات الفخر والتهنئة إلى أبطال وبطلات قسد، وإلى جماهير شعبنا في شمال وشرق وعموم سوريا، الذين شكّلوا معاً قاعدة هذا المشروع الوطني الجامع، الذي انبثق من إرادة الشعب وإيمانه بحقه في الحياة الحرة الكريمة.

لقد تأسست قوّاتنا على ميراث وتضحيات وحدات حماية الشعب YPG ووحدات حماية المرأة YPJ، في أحلك المراحل التي مرت بها سوريا، حين عمت الفوضى، وتفككت الجبهات، واجتاح الإرهاب مناطق واسعة من البلاد، فكانت قواتنا صوت العقل في زمن الفتنة، ومشروع الوحدة في زمن التمزق، وحصن الكرامة في وجه الإرهاب والتطرف.

في وقت كانت فيه قوى كثيرة تنجرف نحو الحرب الأهلية، اختارت قوات سوريا الديمقراطية طريقاً آخر وهو طريق الدفاع عن الوطن والإنسان. لم تُرفع رايتها لغايات مصلحية ضيقة، وأثبتت أنها قوة وطنية خالصة، تنتمي إلى الأرض السورية بكل مكوناتها، وتقاتل باسم الشعب السوري ومن أجله.

على مدى عقد من الزمن، قدمت قوات سوريا الديمقراطية تضحيات جساماً، سالت فيها دماء الآلاف من الشهداء الذين حرروا المدن والقرى من براثن

داعش، وحموا ملايين المدنيين من الإبادة والتهجير. قاتلت قسد في الخنادق دفاعاً عن القيم التي توحد السوريين، فكانت تزرع الأمان حيث كان الموت، وتبني الحياة حيث خلّف الإرهاب الدمار.

لم تكن معارك قواتنا ضد الإرهاب مجرد مواجهة عسكرية، بل كانت معركة وجود وكرامة وأخلاق وطنية. قاتلت دفاعاً عن الإنسانية جمعاء، وحملت على عاتقها مسؤولية حماية سوريا من التفكك والانهيار، وأثبتت للعالم أن إرادة الشعب الحر قادرة على الانتصار على الظلام.

بمشروعها الوطني والديمقراطي، أرست قسد نموذجاً فريداً في الإدارة الذاتية والمدنية، قائماً على الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وعلى مشاركة كل المكونات دون تمييز. هذا المشروع لم يكن بديلاً عن سوريا، بل سبيلاً نحو سوريا ديمقراطية، حرة من الاستبداد والإرهاب في آن معاً.

لقد أصبحت قوات سوريا الديمقراطية اليوم ركيزة الاستقرار والأمان في شمال وشرق سوريا، وشريكاً فاعلاً في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، وقوة سياسية وعسكرية مسؤولة تحظى باحترام الداخل والخارج. وإن حضورها الفاعل في كل الميادين هو ضمانة لحماية مكتسبات السوريين في مواجهة كل محاولات التفتيت والتبعية.

في هذه المناسبة التاريخية، نستذكر شهداءنا الأبرار الذين كتبوا بدمائهم ملحمة الحرية، ونجدد عهدنا لهم ولشعبنا بأن تظل قوات سوريا الديمقراطية وفيةً للمبادئ التي تأسست عليها: الدفاع عن الشعب، وصون كرامة الوطن، ومتابعة مسيرة النضال حتى بناء سوريا حرة، ديمقراطية، آمنة لجميع أبنائها.

المجد والخلود لشهدائنا الأبطال

القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية

١٠ تشرين الأول ٢٠٢٥

بعد هجوم البادية..

قسد: لن نسمح بعودة «التنظيمات الإرهابية»

أعرب القائد العام قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي عن أسفه لإصابة عدد من عناصر مما يعرف بـ"الأمن العام" التابع للحكومة الانتقالية والجنود الأمريكيين إثر تعرضهم لإطلاق نار أثناء تأدية مهامهم في البادية السورية.

وأكد عبدي في منشور على منصة إكس, أن ازدياد هذه الهجمات يتطلب مزيداً من الإرادة وبذل الجهود المشتركة على المستوى الوطني في عمليات مكافحة الإرهاب وخلاياه.

وتمنى القائد العام لقسد مظلوم عبدي للجرحى الشفاء العاجل.

وفي وقت سابق اليوم، أصيب عناصر للقوات الامريكية والسورية بعد تعرض دورية مشتركة للقوات الامريكية والسورية لعملية إطلاق نار قرب مدينة تدمر وسط سوريا وادى الهجوم الى مقتل جنديين أمريكيين.وقالت مصادر أمنية ، إن "الدورية المشتركة كانت للاطلاع على خطة محاربة تنظيم الدولة في ريف حمص".وأضافت: "تمكنت عناصر من تحييد المسلح بعد تبادل إطلاق النار".وذكرت أنه "لا تزال الجهات المختصة تتابع مجريات

الحادث وتحقق في ملابساته، فيما لم تُعرف حتى الآن الجهة المنفذة أو الدوافع وراء الهجوم".

وقالت مصادر محلية من تدمر، ، إنه بعد عملية إطلاق النار، شهدت مدينة تدمر وسط سوريا تحليقاً كثيفاً لطيران التحالف الدولي المروحي والحربي، إلى جانب انتشار واسع لعناصر من قوات التحالف الدولي والقوى الأمنية التابعة للحكومة السورية.فيما قالت وكالة "سانا" الرسمية: "تعرضت قوات الأمن السورية وقوات أمريكية لإطلاق نار قرب مدينة تدمر أثناء تنفيذ جولة ميدانية مشتركة".

وأضافت: "الحادث أسفر عن إصابة عنصرين من قوات الأمن السورية وعدد من أفراد القوات الأمريكية".

وقدّمت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، يوم السبت، تعازيها إلى الجيش الأمريكي وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية مقتل جنديين أمريكيين جراء «هجوم إرهابي» استهدفهما في البادية السورية أثناء تنفيذ مهامهما في محاربة «الإرهاب».

وأدانت قسد، في بيان، الهجوم الذي وصفته بـ «الإرهابي الجبان»، مؤكدة أن قواتها، وبالتنسيق الكامل مع حلفائها في التحالف الدولي، لن تسمح «للتنظيمات الإرهابية» بإعادة تنظيم صفوفها وهذا نص البيان:

بيان صادر عن القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية

تتقدّم القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية بأحرّ التعازي إلى حلفائنا في الجيش الأمريكي وإلى شعب الولايات المتحدة الأمريكية، بفقدان جنديين من القوات الأمريكية لحياتهم إثر هجوم إرهابيّ جبان استهدفهم في البادية السورية أثناء تنفيذهم مهامهم في محاربة الإرهاب.

وإذ نُدين بأشدّ العبارات هذا الهجوم الإرهابي، نؤكد أنّ قواتنا، وبالاشتراك الكامل مع حلفائنا في التحالف الدولي، لن تسمح للتنظيمات الإرهابية بإعادة تنظيم صفوفها أو تهديد أمن المنطقة والعالم مجدداً، وأن الردّ سيكون حاسماً ومباشراً بحقّ الجهات المنفّذة والداعمة لها.

لقد أثبتت قوات سوريا الديمقراطية قدرتها على اقتلاع جذور تنظيم داعش وتدمير بنيته العسكرية في شمال وشرق سوريا، ونؤكد اليوم جاهزيتنا الكاملة لنقل هذه المعركة إلى أي بقعة من الجغرافيا السورية، والعمل على اجتثاث الإرهاب أينما وُجد، دون تهاون أو تراجع.

ونُعرب عن تضامننا الكامل مع عائلات الضحايا ورفاقهم، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية

١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥

أردوغان: اتفاق العاشر من آذار حاسم لمستقبل سوريا والمنطقة

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، السبت، إن اتفاق العاشر من آذار الموقع بين الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وقائد قوات سوريا الديمقراطية، الجنرال مظلوم عبدي، يمثل "طريقاً حاسماً لمستقبل المنطقة، وسوريا المستفيد الأكبر".

وأضاف أردوغان في تصريح نقلته وكالة (الانـاضـول) بعد لقاءه بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن بـلاده تريد الرخاء للسوريين، لافتاً إلى أن اتفاق العاشر من آذار يعزز هذه الإرادة.

وبيّن: "نريد رخـاء كل السوريين دون تمييز بين التركمان والعرب والكورد والسنة والعلويين، واتفاق ١٠ مارس يعزز هذه الإرادة".

وحول لقائه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قال الرئيس التركي: "ناقشنا بشكل رئيسي الحرب وجهود السلام، والرئيس الروسي يدرك جيداً موقف تركيا من هذه القضية مثل جميع الأطراف المعنية".

وأوضح: "لا ينبغي النظر إلى البحر الأسود كساحة لتصفية الحسابات، فالجميع بحاجة إلى ملاحة آمنة".

رياض درار:

لماذا تتهرب سلطة دمشق من تنفيذ اتفاق 10 آذار؟

***المركز الكردي للدراسات**

اتفاق ١٠ آذار، الذي تم توقيعه بين الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، هو اتفاق سياسي مفصلي يُلزم الحكومة الجديدة في دمشق باتخاذ خطوات انتقالية تقود إلى المشاركة في السلطة وتمثيل عادل لكل السوريين، وضمان حقوق المكون الكردي وبقية المكونات ضمن اعتراف دستوري، وإصلاح أمني وإداري، ودمج مؤسسات الإدارة الذاتية المدنية والعسكرية في الدولة السورية، وعودة المهجّرين، وتمكين المجالس المحلية، والمشاركة وفق مبدأ الكفاءة بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي.

لكن ما يحصل حالياً هو أن السلطة الجديدة تماطل في تطبيق بنود هذا الاتفاق، ولا يلوح في الأفق أية بوادر على وجود نية حقيقية لديها للالتزام الكامل ببنود الاتفاق المذكور، بل على العكس يبدو أنها تريد من هذا الاتفاق فقط كسب الوقت حتى تتمكن من إعادة ترتيب موازين القوى وتمكين نفوذها.

ولعلّ من الأسباب التي تحول دون إقدام هذه السلطة على القيام بمسؤولياتها إزاء اتفاق ١٠ آذار، هو أنها تتوجّس من تقاسم السلطة وبناء نظام حكم تشاركي ذي صبغة ديمقراطية، لما سيتمخّض عن ذلك من جملة نتائج، التي بالمجمل لن تكون في مصلحتها، وهي كالتالي:

*مشاركة قوى سياسية ومجتمعية ذات ثقل وتأثير في الحكم.

*تقليص نفوذ شبكات المصالح المحيطة بنظام الحكم الحالي.

*خضوع مؤسسات الأمن والقضاء لرقابة مستقلة.

فضلاً عن ذلك، فإن هناك مخاوف أخرى شتى تراود السلطات الحالية إذا تم تطبيق الاتفاق، وهي:

-الخوف من المساءلة والعدالة، لأن تطبيق الاتفاق قد يتطلب تالياً كشف ملفات فساد، وفتح ملف الانتهاكات، ومحاسبة أشخاص في السلطة أو من المقربين إليها، وهذه أمور من شأن تحقيقها أن تقود إلى سحب الحصانة

من هذه السلطة وتعريضها للمساءلة القانونية.

-الخوف من فقدان الشرعية أمام قواعدها، لأن الإسراع في تطبيق بنود الاتفاق قد يُفسّر من قبل الموالين لهذه السلطة على أنه تقديم لتنازلات كبيرة تحت الضغط الداخلي أو الخارجي، وتراجع عن الخطاب السياسي المعتاد، وهذا يعني حدوث فجوة بين السلطة وجمهورها، وهذا أكثر ما تخشاه هذه السلطة في الوقت الحالي، وهي تعلم جيداً أنه لا يمكنها أبداً المجازفة في هذا المنحى.

-الخوف من تغيير المعادلة الأمنية، فبما أن الاتفاق يتضمن أموراً من قبيل دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري الجديد، وإعادة هيكلة أمنية، والانتشار المشترك للقوات، فهذا يعني أن السلطة الحالية لن تبقى محتكرة للسلاح، وهي التي تعتبر هذا الأمر ميزة، فقدانها يعني التهديد المباشر لهيمنتها. ولذلك فإن جلّ ما تسعى إليه حالياً هو كسب الوقت على أمل أن تتغير الظروف الإقليمية والدولية لصالحها.

-الخوف من أن يشكّل الاتفاق «مرحلة أولى» تُجرّهم إلى تنازلات أكبر، أي خطوة أولى قد تفتح الباب لمطالبات جديدة: مؤتمر وطني موسّع، انتخابات برلمانية حقيقية، صلاحيات أوسع للمجالس المحلية، ورقابة أقوى على الحكومة.

هذه هي الهواجس والمخاوف المرجّح أنها تراود السلطات الحالية، وهذا ما يمكن استشفافه من خطابها والممارسات اليومية التي تقوم بها.

وفي مقابل محاولات التملّص من الاتفاق والمماطلة في تطبيق البنود الواردة فيه، فإنه يتحتم على الطرف الآخر العمل بكافة المستويات، وممارسة الضغوط المستوجب ممارستها لكي يرى الاتفاق النور، وذلك عبر حزمة متكاملة من الأدوات:

١- خلق إجماع وطني واسع خلف الاتفاق، فكلما اتسعت الجبهة المؤيدة للاتفاق، تصبح السلطة أكثر عزلة، وأقل قدرة على خلق سردية بديلة، وأكثر عرضة لاتهامات

> **لا بوادر على وجود نية حقيقية لديها للالتزام الكامل ببنود الاتفاق**

تقويض التوافق الوطني. وهنا من الجدير التذكير بأن تفعيل عوامل وآليات الرفض الداخلي يبقى أهم وأنجع من أي ضغط خارجي.

٢- الضغط الجماهيري المنظّم، ليس عبر الاحتجاج العشوائي، بل عبر حملات شعبية منسّقة، مثل إصدار البيانات باسم القوى السياسية الفاعلة والنقابات والمؤسسات المجتمعية، والتحرك عن طريق المجالس المحلية والمدنية، فضلاً عن إعطاء أولوية قصوى لوسائل الإعلام والنخب الثقافية. فأي سلطة انتقالية تخشى الغضب الشعبي المنظّم لأنه يمسّ شرعيتها بشكل مباشر.

٣- تفعيل أدوات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني قادر على الضغط من خلال مراقبة تنفيذ الاتفاق، وكشف عوامل وأسباب تأخير تطبيقه للرأي العام، ونشر تقارير دورية بذلك، وهذا من شأنه أن يشكل ضغطاً مهماً للغاية لكونه يتصل مباشرة بمسألة الشفافية التي يكرهها أي نظام غير ديمقراطي لأنها تنال من قدرته على الحركة ما وراء الكواليس.

٤- الضغط الدولي المشروط، مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس كل ضغط خارجي مفيداً، وعليه فالضغط المطلوب هو ذلك المشروط بتنفيذ اتفاق وطني، والمبني على قرار داخلي جامع، وغير المرتبط بأجندات تدخّلية، وفقط على هذا النحو يمكنه أن يساهم في تقييد تحركات السلطة الحالية، التي جلّ ما تخشاه في الوقت الراهن هو العزلة وفقدان الدعم الخارجي.

٥- استخدام أدوات الزمن ضدها، فبما أنه يتم وضع أُطر

> تتوجس من تقاسم السلطة وبناء نظام حكم تشاركي ذي صبغة ديمقراطية

زمنية للاتفاقيات المبرمة بين الأطراف، فإنه من الضروري أن يعلم الرأي العام أن السلطة الحالية في دمشق هي التي تماطل في تطبيق الاتفاق. بهذا الشكل سوف تتآكل شرعية هذه السلطة، ويتم طرح البدائل السياسية، وتُسقط عنها كذلك الأقنعة أمام الداخل والخارج.

والآن، وباختصار شديد، يمكن تحديد الكلفة المتوجبة على السلطة الحالية في حال تنفيذ الاتفاق في ثلاثة مستويات:

١- كلفة سلطوية: خسارة احتكار القرار، ودخول فاعلين آخرين في الحكم، واحتمال حدوث شرخ داخل الكتلة الحاكمة.

٢- كلفة أمنية وقضائية: فقدان السيطرة على أجهزة السلطة، وتعرض بعض المسؤولين الحاليين للمساءلة أو إعادة الفرز، وانتهاء الحصانة غير المعلنة.

٣- كلفة سياسية: الاعتراف بأن البلد يحتاج إلى شراكة حقيقية، وتراجع مكانة السلطة كـ «الطرف الأقوى»، وارتفاع سقف المطالب اللاحقة من المعارضة والمجتمع.

وأما في حال أصبحت الموازين الداخلية والخارجية أقوى من قدرة هذه السلطة على المماطلة، فمن المرجّح أن تلجأ إلى الخيارات التالية:

١- التنفيذ الانتقائي، وذلك بالعمل على تطبيق البنود التي لا ترى فيها خطراً حقيقياً على نفوذها ومصالحها، في مقابل تأخير تلك التي تتطلب إحداث تغيير جوهري في بنية النظام الحالي.

٢- إعادة تفسير الاتفاق، أو بعض البنود الواردة فيه، كمحاولاتهم الحالية فيما يتعلق بالبند المتعلق بدمج قوات سوريا الديمقراطية.

٣- التفاوض على تعديلات لتخفيف آثار الاتفاق عليها.

٤- محاولة إعادة إنتاج نفوذها داخل البُنى الجديدة، في حال لو اضطرت تحت الضغط إلى تنفيذ بنود الاتفاق.

ولضمان التنفيذ الحقيقي لهذا الاتفاق فإنه يتطلب كما أسلفنا وباختصار:

١- خلق ائتلاف ضاغط موحّد حول الاتفاق.

٢- تثبيت جدول زمني واضح، معلن ومراقَب.

٣- إطلاق أدوات ضغط جماهيرية مدروسة لا فوضوية.

٤- رفع كلفة المماطلة سياسياً وإعلامياً.

٥- عدم الوقوع في فخّ الاستقطاب الطائفي.

أخيراً،

إن مجمل المعطيات المتوفرة حالياً تشي بأن سلطة دمشق ليست في وارد الالتزام بمسؤولياتها حيال اتفاق العاشر من آذار. هذا يبدو جلياً من خلال تصريحاتها وممارساتها على الأرض، ومنها عزوفها المتواصل عن الإقدام على الخطوات المطلوبة التي من شأنها أن تجعل الاتفاق يرى النور. وما من شكّ في أنها تراودها أحلام بأن اللحظة المناسبة لا شكّ ستأتي حيث يمكنها الانقضاض على الاتفاق، وتالياً إحكام قبضتها على كامل الجغرافية السورية. ولهذا فإنه من غير المنطقي انتظار أن تقدم هذه السلطة على الشروع في تنفيذ الاتفاق طواعية ومن تلقاء نفسها، بل على العكس يتوجب على الطرف الآخر، جميع القوى السورية المؤيدة للاتفاق والتي ترى فيه مستقبلها ومصلحتها، أن تتحرك بكفاءة وفعالية لوضع السلطة الحالية أمام مسؤولياتها إزاء الاتفاق، وإرغامها على تنفيذه بعيداً عن سياسة المراوغة والخداع.

«قانون قيصر» الامريكي ازاء سوريا... ما هو؟ ماذا يعني إلغاء عقوباته؟

أقر مجلس النواب الامريكي في العاشر من ديسمبر/كانون الأول مشروع قانون دفاعي ضخم هو «قانون تفويض الدفاع الوطني» (NDAA)، الذي يجيز إنفاقا عسكريا قياسيا يبلغ ٩٠١ مليار دولار سنويا، ويتضمن كذلك إلغاء «قانون قيصر» لحماية المدنيين في سوريا لعام ٢٠١٩.

ويُعد هذا القانون من أبرز الإجراءات التي اتخذتها واشنطن ضد النظام السوري السابق وحلفائه، ولا سيما بسبب طبيعته الثانوية التي تتيح معاقبة أفراد ومؤسسات أجنبية تتعامل مع كيانات سورية خاضعة أصلا للعقوبات الامريكية.

وكان الرئيس الامريكي دونالد ترمب قد أعلن خلال اجتماع في السعودية مع الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع في مايو/أيار الماضي، عزمه رفع جميع العقوبات عن سوريا، فيما علقت إدارته العقوبات مؤقتا. غير أن إلغاء عقوبات «قيصر» بصورة دائمة لا يتم إلا من خلال تشريع يصدر عن الكونغرس.

ومن المتوقع أن يحظى مشروع قانون الدفاع بالموافقة النهائية قبل نهاية العام، بعد تصويت مجلس الشيوخ، ليوقعه الرئيس ترمب ويصبح نافذا. كما قُدم في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥ مشروع قانون آخر إلى الكونغرس لإلغاء «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان لعام ٢٠٠٣»، وقانون

الرسالة الامريكية واضحة:ضرورة قبول توجيهات واشنطن

حقوق الإنسان في سوريا لعام ٢٠١٢، ومن المرجح أن يُبحث في مطلع العام المقبل.

ما هو «قانون قيصر»؟

يتيح «قانون قيصر» لعام ٢٠١٩ معاقبة أي حكومة أو جهة خاصة تقدم دعما للنظام السوري السابق أو للكيانات المرتبطة به، أو تسهم في إعادة إعمار سوريا، إضافة إلى أي دعم يقدم لحكومتي روسيا وإيران في سوريا. ويخول القانون الرئيس الامريكي فرض عقوبات على أي شركة أو فرد يستثمر في قطاعات الطاقة أو الطيران أو البناء أو الهندسة في سوريا، وكذلك على من يقدم قروضا للنظام السابق (المادة ١٠٢).

كما فتح القانون الباب لاستهداف مصرف سوريا المركزي، بناء على تقرير من وزير الخزانة يحدد ما إذا كانت هناك «أسباب معقولة» للاعتقاد بأن المصرف مؤسسة مالية معنية أساسا بغسل الأموال (المادة ١٠١). وفي ديسمبر ٢٠٢٠، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الامريكية، أعلن البنك المركزي السوري على قائمة الأشخاص والكيانات المحظورة، رغم أنه كان محجوبا قانونيا أصلا بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٣٥٨٢ واللوائح الخاصة بالعقوبات السورية.

ويمنح القانون الرئيس الامريكي، بعد تسعين يوما من دخوله حيز التنفيذ، صلاحية تقييم «الجدوى والمخاطر والمتطلبات العملياتية للوسائل العسكرية وغير العسكرية لتعزيز حماية المدنيين داخل سوريا» (المادة ٣٠٣).

ويختتم القانون بنصوص تتيح للرئيس تعليق العقوبات (المادة ٤٠١)، شرط احترام حقوق الإنسان الأساسية في سوريا وبدء مسار للمساءلة.

هل هناك تهديد محتمل للسيادة السورية؟

رغم أن إلغاء «قانون قيصر» يُعد خطوة إيجابية تصب في مصلحة سوريا اقتصاديا وسياسيا، فإن ذلك لا يعني أن القرار جاء من دون شروط وضوابط صارمة. فمشروع قانون الدفاع الامريكي ينص بوضوح على أن الرئيس يحتفظ بحق إعادة فرض العقوبات متى رأى أن ذلك يخدم مصالح الأمن القومي الامريكي، كما يُلزم البيت الأبيض بتقديم تقارير دورية على مدى أربع سنوات، توضح التزام السلطات السورية بجملة من الشروط السياسية والأمنية.

الرسالة الامريكية واضحة، وتتلخص في أن رفع العقوبات وإنهاء العزلة السياسية والاقتصادية المفروضة على سوريا مشروطان بقبول السلطات السورية توجيهات

> تتضمن هذه الشروط أن تضمن السلطة حقوق الأقليات الدينية والإثنية

واشنطن، وضمان مصالحها ومصالح حلفائها الإقليميين

وتتضمن هذه الشروط أن تستمر سوريا في محاربة تنظيم «داعش»، وتواصل انخراطها في التحالف الدولي ضد التنظيم، وأن تضمن حقوق الأقليات الدينية والإثنية، بما في ذلك تمثيلهم في مؤسسات الحكم. كما تُمنع السلطات السورية من القيام بأي عمليات عسكرية أحادية ضد دول الجوار، بما فيها إسرائيل، ويُشترط أن تظهر تقدما في تنفيذ الاتفاقات الأمنية الدولية. كذلك يجب أن لا تمول دمشق أو تؤوي أفرادا أو جماعات تُصنف على أنها تهدد الأمن القومي الامريكي أو أمن حلفاء واشنطن، وأن تتخذ خطوات عملية لإبعاد المقاتلين الأجانب عن المناصب العليا في مؤسسات الدولة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية. إضافة إلى ذلك، يُطلب من الحكومة السورية فتح تحقيقات رسمية، والمباشرة بمحاكمات بحق المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منذ تاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، بما يشمل مرتكبي المجازر بحق الأقليات الدينية.

ومع أن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وضمان المساواة في الحقوق والتمثيل العادل للأقليات الدينية والإثنية عناصر إيجابية ونجاحات مهمة لأنصار سوريا أكثر ديمقراطية وشمولية، فإن هذه المتطلبات تقوّض السيادة الوطنية السورية بطرق مهدِّدة. وإلى جانب ذلك، فإنها تعزز الهيمنة السياسية لواشنطن على دمشق عبر فرض شروط تخدم مصالحها الجيوسياسية ومصالح حلفائها الإقليميين، ولا سيما إسرائيل. فالنصوص القانونية توكل إلى دمشق، بشكل غير مباشر، مهمة حماية أمن إسرائيل، على الرغم من استمرار الأخيرة في شن هجمات على الأراضي السورية، وارتكاب انتهاكات واحتلال مناطق من الجولان. كما يُحتمل أن تستغل هذه الشروط في تجديد المطالب الإسرائيلية بإنشاء منطقة منزوعة السلاح في الجنوب السوري، ضمن أي اتفاق محتمل لوقف الضربات أو تسوية الصراع على الجبهة الجنوبية.

إن الرسالة الامريكية واضحة، وتتلخص في أن رفع العقوبات وإنهاء العزلة السياسية والاقتصادية المفروضة على سوريا مشروطان بقبول السلطات السورية توجيهات واشنطن، وضمان مصالحها ومصالح حلفائها الإقليميين.

وبذلك، يتحول ملف العقوبات من أداة للضغط السياسي إلى أداة لإعادة صياغة شروط العلاقات الوطنية، وإعادة تشكيل موقع سوريا الإقليمي وفقا لمصالح خارجية قد لا تراعي بالضرورة أولويات الداخل السوري.

السيادة تحمي ثمار النصر

*فائق زيدان

في العاشر من كانون الأول من كل عام يحتفل العراقيون بيوم النصر الكبير، اليوم الذي اكتمل فيه تحرير كامل أرض العراق من كيان داعش الإرهابي في عام ٢٠١٧، بعد معركة بطولية استمرت لسنوات قُدِمت فيها تضحيات جسام، لم تكن فقط لتحرير الأرض بل لتحرير الفكر واستعادة السيادة في قدرة الدولة على بسط سلطتها على كامل أرض العراق وفرض القانون وضمان الأمن والنظام.

ولا يمكن الحديث عن هذا النصر من دون الحديث عن السيادة، فكل انتصار عسكري لا يُعد كاملا ما لم يتوج بسيادة كاملة للدولة على أرضها وقرارها، فحين تنتصر الدولة في مواجهة الإرهاب فإنها لا تنتصر فقط عسكريا بل تعيد فرض سيادتها على الأرض والقرار وتعلن للعالم أنها قادرة على حماية نفسها.

لذا فإن الانتصار وحده لا يكفي ما لم يتبع بسيادة حقيقية تحفظ الاستقلال وتمنع التدخل، فالسيادة هي الضمان لاستدامة النصر وتثبيت الاستقرار وبناء مستقبل آمن.

وتُعد السيادة من أهم مقومات الدولة الحديثة، وهي تعني قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بشكل حر ومستقل دون خضوع لإملاءات خارجية.

وتكمن أهمية السيادة في اتخاذ القرار في أنها الضمانة الأساسية لبقاء الدولة قوية محترمة وقادرة على إدارة شؤونها بالشكل الذي يعكس إرادة شعبها ومصالحه العليا، لا مصالح قوى خارجية أو جماعات ضاغطة. كما أن القرار السيادي يعبر عن استقلال الدولة في علاقاتها الخارجية والداخلية ويمنحها القدرة على تحديد سياساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بحرية.

وفي ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة وانطلاقا من المسؤولية الوطنية وحرصا على احترام إرادة الشعب وصيانة السيادة الوطنية نوجه دعوتنا المخلصة إلى جميع القوى والشخصيات السياسية المعنية إلى الاحتكام إلى الإرادة الوطنية الخالصة في إنجاز الاستحقاقات الدستورية في اختيار الرئاسات الثلاث (مجلس النواب، الجمهورية، مجلس الوزراء)، سيما وأن الدول الإقليمية والدولية أكدت التزامها بعدم التدخل في هذا الشأن وترك هذا الاستحقاق بيد القوى السياسية العراقية.

ونتيجة هذا الموقف الإيجابي من الأطراف الخارجية فإن المسؤولية الكاملة تقع اليوم على عاتق الكتل السياسية لإنجاز هذا الاستحقاق المهم بطريقة تعزز الاستقرار السياسي وتحفظ هيبة الدولة في العبور نحو مرحلة جديدة تُبنى فيها الدولة على أسس السيادة والقرار الوطني المستقل.

إن التاريخ لا يرحم، والشعوب لا تنسى، ومن يقف اليوم موقفا وطنيا شجاعا، يساهم في بناء عراق مستقل، يُقاد بإرادة أبنائه.

*رئيس مجلس القضاء الاعلى